2026 حزيران 21A العددِ1
NO.21A1 Jun2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

# التطور التاريخي لنظام سويفت (1973-1998) ودلالاته السياسية في النظام المالي العالمي

م.م هاجر طالب كاظم
جامعة بغداد /كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

**Email: hajeer.taleb1205a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq**

**الملخص**

منذ لحظة انبثاقه التاريخية كجمعية تعاونية في عام 1973، ظهرنظام سويفت الاقتصادي في عام ١٩٧٣ كضرورة تقنية ملحّة للنهوض بواقع المنظومة المصرفية الدولية من مخاطر البطء الإداري للمراسلات الورقية والبرقية التقليدية (التلكس)، والتي كانت تتسبب في ضياع الوقت واهتزاز الثقة المالية نتيجة الفجوات الزمنية بين إرسال الحوالة وتنفيذها. إلا أن البحث يكشف أن المسار التاريخي للنظام لم يتوقف عند حدود الكفاءة الفنية؛ فمع مرور العقود، لم يعد "سويفت" مجرد وسيط لنقل الرسائل، بل استحال إلى "المهندس الأوحد" والمتحكم الفعلي في "لغة المال العالمية"، فارضاً معيارية رقمية لا تقبل التأويل.

ويسلط البحث الضوء بشكل معمق على الصراعات السيادية التي دارت خلف كواليس التكنولوجيا، موضحاً كيف خاضت أوروبا معركة شرسة لمقاومة المحاولات الأمريكية الحثيثة للسيطرة على النظام في حقبة الثمانينيات، وكيف نجحت "سويفت" في ترسيخ قواعد صارمة حول "حياد البيانات" جعلت من التخلف عن الانضمام إليها مرادفاً لـ "الانتحار التجاري" والوقوع في عزلة رقمية تامة عن الكوكب. كما يستعرض البحث التحول الخطير للنظام من "قناة اتصال" إلى "عين استخباراتية راصدة"؛ حيث مكنته بنيته التحتية من مراقبة حركة تدفقات رؤوس الأموال بين القارات بدقة مجهرية، وهو ما ظهر جلياً في حقبة ما بعد الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي.

ويصل البحث إلى ذروة تحليله عند دراسة أحداث أزمة النمور الآسيوية عام 1997، حيث تمكن النظام من توثيق ورصد عمليات هروب الأموال الساخنة لحظة بلحظة، مما حوّل "البيانات المالية" إلى أداة رقابة دولية فائقة القدرة. ويخلص البحث إلى أن نظام سويفت بحلول نهاية القرن العشرين، لم يعد مجرد أداة للتبادل، بل أصبح سلاحاً استراتيجيا وسلطة عالمية عابرة للحدود، مؤكداً الحقيقة الجديدة في العلاقات الدولية: أن من يمتلك مفاتيح الوصول إلى معلومات "سويفت" وتدفقاتها، يمتلك بالضرورة السلطة الحقيقية لإعادة صياغة سياسات الدول وهندسة اقتصاداتها القومية من خلف الشاشات.

الكلمات المفتاحية: نظام سويفت، تاريخ المال الدولي، السيادة الرقمية، العولمة المالية

**Title:** The Historical Development of the SWIFT System (1973–1998) and its Political Implications in the Global Financial System

**Name:** Asst. Lect. Hagar Taleb Khathem

**Affiliation:** University of Baghdad / College of Education for Human Sciences (Ibn Rushd)

**Email**: hajeer.taleb1205a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

## Abstract

Since its historical emergence as a cooperative society in 1973, the SWIFT system materialized as a pressing technical necessity to modernize the international banking framework. It was designed to mitigate the administrative inefficiencies and inherent risks of traditional paper-based and telegraphic correspondence (Telex), which frequently compromised financial stability and eroded market confidence due to the temporal gaps between remittance and execution. However, research indicates that the system's trajectory transcended mere technical proficiency; over decades, SWIFT evolved from a simple messaging intermediary into the "Sole Architect" and de facto regulator of the global financial lexicon, imposing a digital standardization that brooks no ambiguity.

The study delves into the sovereign conflicts unfolding behind the technological curtain, illustrating Europe's rigorous resistance against persistent American attempts to monopolize the system during the 1980s. It highlights how SWIFT succeeded in institutionalizing strict protocols of "Data Neutrality," effectively rendering non-compliance a form of "Commercial Suicide"—a state of total digital isolation from the global economy. Furthermore, the research examines a critical shift: the system's transformation from a mere "communication channel" into a "Microscopic Surveillance Apparatus." Its infrastructure enabled the precise monitoring of cross-continental capital flows, a capability that became starkly evident in the post-Cold War era following the Soviet Union's dissolution.

The analytical climax of this study focuses on the 1997 Asian Financial Crisis, where the system documented the real-time exodus of "Hot Money," thereby transforming financial data into a potent tool of international oversight. The research concludes that by the end of the 20th century, SWIFT had ceased to be a mere exchange utility, becoming instead a Strategic Weapon and a trans-border global authority. It underscores a new paradigm in international relations: that those who command the access points to SWIFT's data and flows inherently possess the power to reconfigure state policies and engineer national economies from behind the screens.

**Keywords**: SWIFT System __International Financial History __Digital Sovereignty __Financial Globalization

المقدمة

شكل التاريخ المالي انعكاسا حيوياً من وجوه التاريخ السياسي العالمي، اذ كانت التحولات في طرق انتقال الأموال صورة للصراعات والتحالفات التي شهدها العالم. ففي الربع الأخير من القرن العشرين، ظهر نظام "سويفت" (SWIFT) كأحد أهم الأدوات التي لم تكتفِ بتنظيم العمل المصرفي فحسب، بل ساهمت في صياغة شكل النظام المالي وفق الية جديدة تناسب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في اوربا . اكتسبت دراسة التطور التاريخي لنظام سويفت ما بين عامي 1973 و1998 أهمية خاصة، لأنها شكلت الحقبة التي انتقل فيها العالم من صراعات الحرب الباردة إلى مرحلة العولمة الشاملة وسيطرة القطب الواحد.

وبموجب ذلك غدا نظام سويفت كاستجابة اقتصادية لواقع دولي معقد، مع اضطراب النظام النقدي العالمي انهارت اتفاقية "بريتون وودز"، وفي ظل تبني الوسائل التقليدية للمراسلات المالية (مثل التلكس والبريد) أصبحت عاجزة

عن مواكبة سرعة حركة التجارة الدولية، فكان لزاماً إيجاد نظام سريع وآمن يربط المصارف العالمية ببعضها البعض. ولم تقتصر الاهمية على الجانب الفني فقط ، بل تركزت في الدلالات السياسية التي واكبت تطوره. كشفت الأحداث الدولية أن السيطرة على مسارات تدفق المعلومات المالية منحت القوى الدولية الكبرى سلطة واسعة للرقابة والتأثير. تجسد ذلك مع انطلاق أول رسالة عبر النظام في عام 1977، بدأت تتشكل ملامح تبعية مالية دولية لهذا النظام، وهو أمر تعزز بشكل واضح بعد عام 1990 مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد القوى الغربية بصياغة القواعد المالية للعالم، وصولاً إلى تحديثات النظام عام 1998 التي مهدت بوضوح لعهد جديد من التحكم في الاقتصاد الدولي.

تمثلت اشكالية البحث في تتبع المسار التاريخي الذي سلكه نظام سويفت، وكيفية تحوله من مشروع تقني تعاوني بين البنوك إلى أداة سياسية اخذت تنعكس بوضوح على سيادة الدول. ومحاولة فهم العلاقة بين تطور ذلك النظام وبين المتغيرات السياسية الكبرى التي جرت في العالم خلال ربع قرن.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع الأحداث زمنياً وربطها بالظروف السياسية التي كانت سائدة. وقد قُسم البحث إلى ثلاثة محاور متكاملة؛ تناول الأول ظروف النشأة والتعريف، واستعرض الثاني مراحل التوسع في ظل التجاذبات الدولية، وصولاً إلى الفصل الثالث الذي حلل مرحلة السيادة والدلالات السياسية للنظام قبيل نهاية الألفية الثانية.

## المبحث الأول: الجذور التاريخية لنظام سويفت وفق المتغيرات الدولية (1973 - 1980)

### اولا : نظام سويفت ( التعريف اللغوي والاصطلاحي والتاريخي)

مَثّل ظهور نظام "سويفت" (SWIFT) في السبعينيات من القرن العشرين "انعطافة تاريخية" كبرى في مسار العلاقات المالية الدولية؛ إذ لم يكن هذا الابتكار مجرد وسيلة تقنية عابرة، بل كان إعادة صياغة كاملة وجذرية لمفهوم انتقال الثروة عبر الحدود في عصر ما بعد الصناعة. ولكي نقف على حقيقة هذا النظام بأسلوب تاريخي رصين، يجب أولاً تفكيك دلالات الهوية البصرية واللفظية التي اختارها المؤسسون بعناية فائقة لتكون واجهة للنظام المالي الجديد.

جاءت تسمية (SWIFT) لغويا من جمع الحروف الأولى للاسم الرسمي باللغة الإنجليزية: ( Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication)، وهو ما عُرف في الدراسات التاريخية والمالية العربية بـ "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك". كما أن الغوص في الخلفية التاريخية والاشتقاقية لاختياره ؛ كشف أن المؤسسين الأوائل (ممثلين عن 239 مصرفاً من 15 دولة) هدفوا الى إرسال رسالة ثورية وصادمة للعالم في آن واحد؛ فكلمة (Swift) في المعجم الإنجليزي لا تعني مجرد السرعة العادية، بل اشار ايضا إلى السرعة الخاطفة أو الاستجابة اللحظية التي لا تعرف التباطؤ.

وبموجب ذلك فأن الهدف الاستراتيجي من ذلك الاختيار اللغوي هو إعلان النهاية الرسمية لعصر البطء البريدي القاتل الذي جمد التجارة الدولية لعقود طويلة، والتبشير بولادة عصرجديد تتحرك فيه الأوامر المالية الرقمية بسرعة تضاهي سرعة الضوء عبر القارات والمحيطات. وبذلك، لم تكن التسمية مجرد اختصار إداري أو تنظيمي بارد، بل كانت بمثابة بيان سياسي وتقني عكس رغبة العالم المصرفي في تحويل المال من كيان مادي وورقي ثقيل الحركة، عرضة للضياع والتلف، إلى معلومات إلكترونية رشيقة وعابرة للحدود السيادية للدول (Zachariadis, 2014, p. & Scott 42).

وفق الناحية التاريخية والقانونية العميقة، شكلت سويفت كـ جمعية تعاونية دولية لا تهدف للربح ( Non-profit Cooperative Society) بموجب مقتضيات القانون البلجيكي لعام 1973، متخذة من لا هولب بالقرب من بروكسل مقراً دائماً لها. وهذا الشكل القانوني الفريد لم يكن محض صدفة، بل مثل الضمانة الكبرى لاستقرار النظام المالي الناشئ؛ إذ إنه صُمم لكي لا يكون مملوكاً لشركة احتكارية خاصة أو تحت سيادة دولة بعينها، بل ملكية جماعية مشاعة لجميع المصارف العابرة للقارات التي انضمت إليه.

Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

لقد أراد المؤسسون من خلال ذلك التكييف القانوني خلق ما يمكن تسميته بـ الملاذ التقني المحايد؛ فبكونها جمعية تعاونية بلجيكية، أصبحت سويفت خارج نطاق الهيمنة المباشرة للقوى العظمى في ذلك الوقت، مما منحها "شرعية دولية" مكنتها من اختراق الحدود القومية للدول دون إثارة مخاوف "التبعية السياسية". إن اختيار بروكسل، كقلب نابض لأوروبا الموحدة، مقراً لهذا الكيان، عزز من صبغته كمنظمة "عابرة للقوميات" (Supranational)، حيث أصبحت "الجمعية" هي الحارس الأمين على شيفرات العالم المالية، محولةً مفهوم "التعاون البنكي" من مجرد اتفاقيات ثنائية هشة إلى مؤسسة قانونية صلبة تدير عصب الاقتصاد الكوني بـ "حياد إجرائي" صارم ( Bernier, 2002; Zachariadis, 2014; SWIFT Historical Documents, 1973 & Scott).

ارتبطت التسمية بـ "المعيارية"؛ فكلمة (SWIFT) أصبحت بمرور الوقت "علامة جودة" (Global Standard). فالمصرف الذي يحمل كود سويفت هو مصرف دخل نادي السرعة العالمي، بينما المصارف التي ظلت خارجه وُسمت بـ "البطء" والبدائية. هذا التفسير اللغوي والتقني خلق نوعاً من "التراتبية المالية الدولية"؛ اذ أصبح الاسم ذاته أداة لفرز الاقتصاديات بين رقمية سريعة و ورقية متهالكة، مما عزز من سلطة الجمعية كجهة مانحة لصكوك الغفران المالي والتقني في النظام الدولي الجديد.

اختيرت مدينة لا هولب القريبة من بروكسل مقراً له، وكان ذلك الاختيار الجغرافي استراتيجياً بامتياز؛ ففي ظل الحرب الباردة، وضرورة الحصول على منطقة محايدة بعيدة عن مراكز القرار في كل من واشنطن وموسكو. وبموجب النظام الأساسي، وُزعت أصوات الإدارة بناءً على حجم الرسائل المالية التي ترسلها كل دولة، مما أوجد نوعاً من التوازن المؤسسي الذي سمح للنظام بالتغلغل في مختلف القارات، حتى في الدول التي كانت ترفض الهيمنة الغربية تحت غطاء مرفق فني محايد يخدم الجميع دون تمييز سياسي (Bernier, 2002, p. 94). لم يكن نظام سويفت يوماً بنكاً بالمعنى التقليدي. فهو لم يمتلك خزائن للأموال، ولم يفتح حسابات للأفراد، ولم يمارس وظيفة الإقراض أو الاستثمار. إنما انحصر في كونه شبكة اتصالات مشفرة ومنظومة رسائل معيارية، عمل النظام بمثابة ساعي بريد إلكتروني فائق الأمان، بينما انحصرت مهمته في تشكيل رسائل معيارية . فقبل عام 1973، كان كل بنك يتخاطب مع الآخرين بلغة إجرائية مختلفة، مما ادى في ضياع الكثير من الوقت والمال نتيجة الأخطاء اللغوية أو الإدارية.

جاء سويفت وفرض ما يُعرف بـ "النمطية" (Standardization)؛ تمثل قوالب جاهزة (Standard Messages) ذات رموزاً مثل (MT 103) للتحويلات، و(MT 700) للاعتمادات المستندية. هذه الخطوة حوّلت سويفت إلى مترجم مالي عالمي وحّد لغة المصارف وجعلها تعمل كجسد واحد، فصار الموظف في بغداد يفهم بدقة ما يطلبه زميله في نيويورك بمجرد رؤية الرمز التقني (Helleiner, 1994, p. 155). ومنذ انطلاق أول رسالة رسمية عبر النظام في مايو 1977، أصبحت هوية سويفت مرتبطة بمفهوم الشرعية المالية؛ فالبنك الذي لا يمتلك رمز سويفت ( SWIFT Code) يُعد مصرفاً معزولاً وغير معترف به دولياً. الأمر الذي جعل الانضمام للنظام ضرورة ملحة للدول وليست مجرد خيار تقني، كما وفر النظام ميزة تاريخية عُرفت بـ الموثوقية وعدم الإنكار؛ أي أن الرسالة المالية بمجرد خروجها عبره تُعامل قانونياً كوثيقة رسمية قاطعة لا يمكن التراجع عنها. وبالرغم من تسويق النظام كمنصة "فنية محايدة"، إلا أن تجميع بيانات العالم المالية في "خوادم" (Servers) مركزية خلق هوية جديدة للنظام بوصفه عين الرقابة الاستراتيجية. فمن امتلك القدرة على الوصول إلى تلك البيانات، امتلك بالضرورة القدرة على كشف أسرار تمويل الدول وتحركات أعدائها. هذه الحقيقة التاريخية هي التي جعلت القوى الكبرى تنظر لسويفت كـ "سلاح ناعم" يمكن استخدامه لفرض العقوبات ومراقبة الخصوم، وهو ما تجلى بوضوح في العقود اللاحقة (Scott & Zachariadis, 2014, p. 80).

وبموجب ذلك لم تكن ولادة نظام "سويفت" (SWIFT) في السبعينيات من القرن الماضي مجرد رغبة في التحديث، بل كانت ضرورة ملحة جماعية أطلقها المصرفيون حول العالم هرباً من جحيم الوسائل البدائية التي كادت أن تعصف بالنظام المالي العالمي. فقبل عام 1973، كان العالم يعيش ما يمكن تسميته بـ عصر الظلمات المالي، حيث اعتمدت

البنوك على نظام التلكس (Telex) والبريد والبرقيات اليدوية، وهي وسائل كانت تعاني من أمراض مزمنة جعلت انتقال الأموال بين القارات أشبه بالمخاطرة الكبرى.

كانت أولى تلك الأزمات هي هدر الزمن وانعدام السيطرة؛ فالحوالة المالية في ذلك الوقت تسير برحلة بيروقراطية شاقة. وكان الموظف يضطر إلى طباعة تفاصيل الحوالة على أشرطة ورقية مثقبة، ثم يحاول حاصطياد خط هاتف دولي شاغر ليمرر هذه الأشرطة عبر أجهزة التلكس. وبسبب ضعف البنية التحتية وكثرة الأعطال في الكابلات البحرية، كانت الرسالة تصل في كثير من الأحيان مشوهة أو ناقصة، مما يدخل المصارف في دوامة من المراسلات الاستفهامية التي قد تستغرق أسابيع لتصحيح خطأ واحد. هذا البطء أدى إلى تراكم مليارات الدولارات فيما عُرف بـ "الأموال المعلقة" (Floats)؛ وهي مبالغ تخرج من حساب المرسل ولا تصل للمستلم إلا بعد أيام طويلة، مما كان يتسبب في خسائر فادحة للشركات التي تحتاج لسيولة فورية (Helleiner, 1994, p. 190).

ومن الجدير بالذكر في تلك الحقبة، فهو الهشاشة الأمنية المطلقة. فنظام التلكس لم يكن يوفر أدنى مستويات التشفير؛ وكانت الرسائل تمر عبر مقاسم الاتصالات العامة كالنصوص العادية، مما جعلها كتاباً مفتوحاً أمام أجهزة المخابرات الدولية في ذروة الحرب الباردة، وأمام عصابات التزوير. ولحماية أنفسهم، لجأ المصرفيون إلى ابتكار نظام يدوي غاية في التعقيد مفاتيح التحقق الثنائية (Test Keys). وكانت عبارة عن جداول حسابية سرية يجري تبادلها يدوياً (عن طريق البريد المسجل أو الحقائب الدبلوماسية) بين كل بنكين في العالم. ولكي يرسل الموظف حوالة، كان عليه إجراء عمليات رياضية يدوية معقدة وفق معادلة سرية يضع ناتجها في نهاية البرقية. وإذا أخطأ الموظف المرهق في رقم واحد، كان البنك المستلم يرفض الحوالة فوراً، مما يعطل صفقات دولية كبرى ويخلق نزاعات قانونية لا تنتهي (Zachariadis, 2014, p. 130 & Scott).

عاش القطاع المصرفي حالة من الفوضى الإجرائية؛ مع غياب اللغة المالية الواحدة. فالمصطلحات التي يستخدمها البنك في طوكيو كانت تختلف عما يفهمه البنك في نيويورك أو بغداد. حوّل ذلك غرف العمليات البنكية إلى خلايا ترجمة وتدقيق مضنية، تطلبت كل عملية تحويل جيشاً من الخبراء الإداريين للتأكد من أن الرسالة القادمة من الخارج تتوافق مع القواعد المحلية. لم يرفع القصور الإجرائي التكاليف فحسب، بل جعل من الصعب على الدول الناشئة المنافسة في السوق العالمي بسبب تعقيد وبطء الإجراءات الورقية (Bernier, 2002, p. 142).

في قلب النظام المالي العالمي ومع حلول عام ١٩٧١ وقعت القشة التي قصمت ظهر البعير؛ وتتمثل بالانهيار التاريخي والدراماتيكي لاتفاقية "بريتون وودز" (Bretton Woods) التي حكمت العالم منذ عام 1944. وتجسد ذلك في قرارات الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الجريئة بإنهاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، لم يكن مجرد قرار سياسي عابر أو إجراء تنظيمي، بل كان زلزالاً بنيويا أطاح بمبدأ استقرار أسعار الصرف وأطلق العنان لعصر "التعويم" (Floating Rates) والمضاربات العنيفة.

وجدت المصارف الدولية نفسها فجأة في مواجهة واقع تقني مرعب؛ إذ أصبحت قيم العملات تتغير وتتذبذب صعوداً وهبوطاً بين دقيقة وأخرى، ولم يعد بإمكان نظام "التلكس" (Telex) أو البريد الجوي البطيء ملاحقة هذا الإيقاع المتسارع والمجنون للسوق الرقمي الناشئ. اذ كان ذلك العام الذي اكتشفت فيه البنوك أن المسافة الجغرافية قد أصبحت عبئاً مالياً؛ فالحوالة التي كانت تُرسل في الصباح من لندن إلى نيويورك بسعر صرف معين، كانت تصل بعد ثلاثة أو أربعة أيام من المعالجة اليدوية ليكون سعر الصرف قد تغير تماماً، مما تسبب في نشوء "فجوات سعرية" هائلة كبدت المؤسسات المالية خسائر فادحة، وهددت بإفلاس كيانات مصرفية كبرى كانت تعتبر أعمدة للنظام الدولي.

كما كشف العام ذاته عن عجز فاضح في الأدوات التقنية؛ إذ كانت المصارف لا تزال تعتمد على "المراسلات الوصفية" الطويلة والمعقدة، والتي تفتقر إلى أي نوع من التوحيد المعياري. وفي ظل تقلبات عام 1971، أصبحت هذه المراسلات الورقية بمثابة كابوس إداري؛ إذ كان الموظفون يضطرون لقضاء ساعات في فك رموز الرسائل وتفسير مصطلحات تختلف من بلد لآخر، وفي كل ثانية تضيع في التفسير، كانت القيمة الحقيقية للمبالغ المحولة تتبخر في

أسواق الصرف المتقلبة. هذا الوضع خلق حالة من "الارتياب المؤسسي"؛ حيث بدأت المصارف تدرك أن استقلاليتها المالية وسرعة استجابتها للسوق أصبحت رهينة لوسائل اتصال بدائية لا تتناسب مع ضخامة التدفقات النقدية العالمية.

ناهيك عن ظهور معضلة انعدام الأمن المعلوماتي؛ فمع تزايد وتيرة الحوالات لتغطية مخاطر العملات، أصبح نظام التلكس عرضة للاختراق والتزوير والتدخل البشري غير المصرح به. وبحسب التحليلات التاريخية، اذ ولدت فيه القناعة بأن "النقد" لم يعد مادة ملموسة يمكن حمايتها بالخزائن الحديدية، بل أصبح "معلومة" تحتاج إلى حماية برمجية مشفرة. كانت الشرارة الأولى التي جعلت كبار المصرفيين يدركون أن الاستمرار في النهج القديم هو بمثابة انتحار اقتصادي محقق، مما جعل ذلك العام يمثل نقطة اللاعودة في التفكير بإنشاء نظام تقني مستقل، يؤمن سرعة التدفق ويحمي السيادة المالية للدول من فوضى الأسواق الورقية (Zachariadis, 2014 & Bernier, 2002; Scott).

عرف عام 1972 في التاريخ المالي عام "الذروة التشغيلية" والعد التنازلي الحقيقي للانفجار التقني؛ اذ انتقلت الأزمة من أروقة السياسة الكبرى إلى مكاتب العمليات الخلفية في المصارف (Back Offices)، اذ تفاقمت أزمة الثقة بين البنوك العالمية نتيجة تزايد معدلات الأخطاء البشرية القاتلة في فك شيفرات "المفاتيح اليدوية" (Manual Test Keys). كانت هذه المفاتيح عبارة عن جداول رياضية معقدة ومجهدة تُستخدم للتحقق من صحة الحوالات، وفي عام 1972، بلغت التكاليف التشغيلية للمراسلات الورقية أرقاماً خرافية التهمت أرباح المصارف، وأصبح الوقت الضائع في عملية "مطابقة الحسابات" (Reconciliation) يمثل عائقاً وجودياً أمام تدفق التجارة الدولية.

شكل عام 1972 ظهور فكرة التوحيد المعياري القسري كأجراء وحيد للبقاء؛ أدركت المصارف في العواصم المالية الكبرى أن تعدد اللغات المالية والرموز البنكية المتباينة اوجد حالة من الشلل المعلوماتي. فشرعت الصناعة المصرفية اجتماعات سرية ومكثفة ضمت خبراء التشفير الأوائل ومبرمجي الأنظمة، الذين طُلب منهم وضع "المسودة الصفرية" لنظام لا تملكه دولة واحدة، لضمان "الحياد التقني" المطلق. كان السؤال الابرز الذي طُرح خلال تلك المباحثات تحويل الحوالة او التداول من نص إنشائي قابل للتأويل إلى شفرة رقمية صلبة يفهمها الحاسوب مباشرة دون تدخل بشري؟. هذا التوجه كان يهدف لإنهاء عصر "المزاجية في التفسير البنكي" التي كانت تسبب تأخيرات قاتلة في ظل تقلبات أسعار الصرف.

وسرعان ما وُلد فيه مفهوم الرسالة المالية المنمطة؛ اذ ظهرت في المسودات الأولى لما سيُعرف لاحقاً بـ (Message Types). اذ أدرك المصرفيون في عام ١٩٧٢ الاستمرار في استخدام التلكس المفتوح يمثل ثغرة أمنية لا يمكن التغاضي عنها اذ سجلت تقارير الرقابة البنكية أعلى مستويات التزوير البرقي والاختراقات الأمنية، مما جعل السيطرة على التدفقات النقدية العابرة للقارات أمراً مستحيلاً من الناحية العملية. هذا "الذعر التقني" هو الذي حوّل الخصوم والمنافسين إلى شركاء ضرورة؛ إذ تولدت القناعة بأن "النظام الورقي" قد مات إكلينيكياً، وأن أي تأخير إضافي في ابتكار البديل الرقمي سيعني انهيار النظام المصرفي الدولي تحت وطأة تراكم الأوراق والديون المعلقة.

نضجت الإرادة الدولية المشتركة لفتح الباب أمام عصر مالي جديد لا يعترف بالحدود الجغرافية ولا يعيق حركته بطء البريد؛ حيث تم الانتهاء من الدراسات الفنية التي أثبتت جدوى إنشاء "شبكة مراسلة عالمية" مستقلة. كان هذا العام هو "الجسر" الذي نقل المصارف من حالة التذمر إلى حالة "الفعل الجماعي"، ممهداً الطريق للحظة التاريخية التي سيجتمع فيها ممثلو 239 مصرفاً لوضع حجر الأساس لهذا الكيان العابر للقارات.وسرعان ما انتهى عام 1972 والعالم المالي يقف على أطراف أصابعه، مترقباً ولادة "سويفت" كمنقذ تاريخي سينتشل الرأسمالية من وحل البطء الورقي إلى آفاق الرقمية اللامتناهية، بعيداً عن صراعات القوى القومية التي كادت أن تعصف باستقرار المال العالمي (Zachariadis, 2014; Solomon, 1995 & Bernier, 2002; Scott).

ثانيا : اتفاقية بروكسل 1973 والإعلان عن ولادة الجمعية

شهد عام 1973 في العاصمة البلجيكية بروكسل ما يمكن وصفه بـ الانجاز العظيم في تاريخ التكنولوجيا المالية والسيادة الرقمية؛ إذ لم يكن الاجتماع الذي ضم ممثلين عن 239 مصرفاً من 15 دولة مجرد لقاء بروتوكولي لتنظيم الأعمال، بل كان ساحة لاشتباك المصالح السيادية العنيفة وصراعاً وجودياً مريراً على من يمتلك "العقل الرقمي" المحرك للمال العالمي. وكانت المصارف الأمريكية الكبرى (Money Center Banks)، مدعومةً بخبرة شركات التكنولوجيا العملاقة في "وول ستريت" وضغوط غير رسمية مكثفة من الإدارة الأمريكية في واشنطن، تسعى جاهدة لفرض نظام مركزي يكون مقره السيادي في مدينة نيويورك تحت ذريعة الجاهزية التقنية المتفوقة للولايات المتحدة.

لم يكن التخوف الأوروبي، وخاصة من الجانب الفرنسي وبنك الاتحاد الألماني (Bundesbank)، تقنياً فحسب، بل كان سياسياً بامتياز؛ إذ أدرك العقل الاستراتيجي الأوروبي أن وجود المقر الرئيسي في نيويورك يعني بالضرورة خضوع كل تدفق مالي دولي لـ الفلترة القانونية والرقابة الاستخباراتية الأمريكية، مما يمنح واشنطن "سلاحاً غير مرئي" قادراً على كشف أسرار التجارة الدولية للخصوم والحلفاء على حد سواء، أو تجميد الحسابات السيادية بقرار إداري واحد. اذ ادى الصدام إلى مفاوضات متسارعة قاسية خلف الأبواب المغلقة، انتهت بانتصار الرؤية الأوروبية الداعية لاختيار بروكسل كأرض محايدة (Neutral Ground)، لضمان استقلال الأعصاب المالية للعالم عن صراعات القوى العظمى، وبقاء البيانات بالشكل الذي يكفل ابعاد البنك عن الرقابة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والتشريعات العابرة للحدود التي تفرضها واشنطن (Miestaedyn, 1987).

ولحل الاشكالية السيادية وتجنب استئثار أي دولة أو قطب مالي بالنظام، جرى ايجاد مخرج قانوني وتنظيمي فريد من نوعه عبر تأسيس "الجمعية التعاونية" (Coopérative Société) وفق مقتضيات القانون المدني البلجيكي. مثل ذلك القالب القانوني السر الحقيقي وراء استقلال واستقرار نظام سويفت طوال العقود الماضية؛ فهو يضمن دستورياً أن الكيان ليس شركة تجارية هادفة للربح يمكن الاستحواذ على أسهمها بالمال، ولا هو مؤسسة حكومية تتبع وزارة بعينها، بل هو "نادي ملكية مشتركة" (Mutual Ownership Model) يملكه الأعضاء بالتساوي إجرائياً. ذلك التصميم العبقري يعني أن بنكاً ناشئاً في الشرق الأوسط أو أفريقيا يمتلك من الناحية القانونية حقوقاً بروتوكولية تضمن عدم تهميشه من قبل "العمالقة" في لندن أو باريس.

وبموجب ذلك الميثاق التاريخي، تم انتخاب أول مجلس إدارة برئاسة المصرفي البلجيكي "كارل برينك" (Carl Brink)، الذي وضع حجر الأساس لمبدأ "الحياد الفني المطلق"، وتم تخصيص ميزانية تأسيسية أولية تجاوزت 10 ملايين دولار —وهو رقم فلكي بمعايير السبعينيات يعادل ميزانيات دول ناشئة— لم تكن مجرد أرقام محاسبية، بل كانت التزامات سيادية قاسية وُزعت حصصها بناءً على حجم المعاملات المتوقع، مما خلق حالة من "المسؤولية الجماعية" (Collective Accountability) لضمان نجاح المشروع الامر الذي خلق مغامرة تقنية غير مضمونة النتائج (Collon, 1975).

وعلى الصعيد اللوجستي والميداني، انتقل العمل من الورق إلى مرحلة "التحصين الشامل" (Total Fortification) وبناء البنية التحتية الصلبة التي لا تقهر. تقرر بناء مركزين للعمليات (Operating Centres) تحت الأرض بعمق استراتيجي في منطقتي "لا هولب" ببلجيكا و"نيوافن" بهولندا، ولم يكن الاختيار عفويا ، بل هدف لتوزيع المخاطر الجغرافية والسياسية في قلب القارة الأوروبية بعيداً عن خطوط التماس المباشرة مع المعسكر الشرقي. اذ صُممت المراكز لتكون قلاعاً رقمية (Digital Fortresses) محمية بجدران خرسانية مسلحة ضد الانفجارات النووية والكوارث الطبيعية، ومزودة بأنظمة حماية كهرومغناطيسية لمنع أي محاولة تنصت خارجي على كابلات الاتصال الحساسة. الفلسفة التقنية التي اعتُمدت كانت "النسخ المتماثل اللحظي" (Real-time Mirroring)؛ وهي استراتيجية تعني أن النظام يعمل بقلبين نابضين في آن واحد، فكل رسالة مالية تُعالج في بروكسل تُنسخ في نفس الميكرو-ثانية في المركز الهولندي. هذا التصميم السيبرياني يضمن أن "الدورة الدموية" للمال العالمي لن تتوقف أبداً؛ فإذا تعرض أحد المركزين لضربة عسكرية أو عطل تقني شامل، يقوم المركز البديل بالاستحواذ على العمليات فوراً دون أن يشعر العالم بأي توقف، مما منح سويفت لقب "النظام الذي لا ينام". ولدعم هذا الضخ الهائل من البيانات المشفرة، تم استيراد

حواسب "مين فريم" (Mainframes) من طراز IBM 370/155 وأجهزة Burroughs B4700، وهي "وحوش تقنية" كانت تحتل طوابق كاملة وتتطلب غرفاً خاصة مبردة بالنيتروجين السائل لضمان استقرار المعالجة المليونية للرسائل، مما جعل من سويفت في ذلك الوقت أكبر مجمع للحواسب العملاقة في القطاع المدني على مستوى العالم (Solomon, 1995; Jackson, 2005).

كان التحدي الأكبر الذي وصفه المؤرخون بـ "الانتحار الإجرائي" (Procedural Suicide) للنماذج الوطنية، فهو عملية توحيد "لغة المال" التي جرت في كواليس عام 1973؛ فقبل هذا التاريخ، كان النظام المالي يعيش حالة من "بابل اللغوية"، حيث يمتلك كل بنك طريقته الخاصة في صياغة الحوالات، مما يسبب ضياع مليارات الدولارات نتيجة أخطاء الترجمة أو التأويل البشري بين الأنظمة المختلفة. اتفاقية بروكسل فرضت بصرامة "قوالب الرسائل المعيارية" (MT Standards)، وهي لغة رقمية جافة ودقيقة لا تقبل التأويل البشري ولا تترك مجالاً للاجتهاد. هذا القرار الجريء أجبر أعرق البنوك في أوروبا وأمريكا على التخلي عن تقاليدها الورقية الموروثة لقرون، واعتماد "نمطية" (Standardization) عالمية صارمة. تطلب ذلك صياغة "برمجيات سيادية" وتشفير يدوي وآلي معقد جداً، حيث كان المبرمجون المستقطبون من 15 جنسية مختلفة يعملون تحت رقابة أمنية مشددة تشبه رقابة البرامج النووية، ويُمنع عليهم تسريب أي تفصيلة عن "الشيفرة الأم" (Master Code) لضمان عدم اختراق النظام من قبل أجهزة المخابرات الدولية (مثل CIA وKGB) قبل إطلاقه الرسمي.

ختم عام 1973 بتوقيع ما يمكن وصفه بـ دستور بروكسل المالي، وهو الاتفاق التأسيسي الذي لم يكن مجرد عقد فني لتبادل البيانات، بل كان بمثابة "عقد اجتماعي وتقني" جديد للبشرية، وضع القواعد الأخلاقية والقانونية لانتقال الثروة في العصر الرقمي. وبمجرد جفاف حبر التوقيعات، دخلت جمعية سويفت في مرحلة "الشرنقة"؛ وهي أربع سنوات من العمل الميداني الشاق والماراثوني (1973-1977)، حيث تحولت بروكسل إلى خلية نحل لا تهدأ لهندسة البنية التحتية التي ستحمل على عاتقها أمانة الاقتصاد العالمي.

وسرعان ما شهد عام 1974 انطلاق المعركة اللوجستية الكبرى؛ عندما بدأت الجمعية في تنفيذ خطة طموحة لمد آلاف الكيلومترات من كابلات الاتصال المخصصة والمحمية (Dedicated Lines) عبر المحيطات والقارات. لم يكن الأمر سهلاً، إذ اصطدمت سويفت بـ "تعدد التشريعات الوطنية" لشركات الاتصالات الحكومية في أوروبا ، والتي كانت تنظر بريبة إلى وجود شبكة خاصة تتجاوز سيادتها. وقضى المهندسون والمفاوضون عام 1974 في انتزاع الموافقات القانونية واستثنائية لضمان مرور النبضات المالية دون تدخل أو تنصت حكومي، وهو ما أرسى أولى لبنات "الحصانة الرقمية" للنظام المالي الجديد.

انتقل الثقل مع الدخول في عام 1975، من مد الكابلات إلى "ثورة التجهيز المكتبي" داخل المصارف الأعضاء. اذ عرف بعام الصدام مع البدائية ؛ وكان على سويفت تجهيز مئات المصارف بأجهزة حاسوبية معقدة (Terminals) وبرمجيات تشفير لم يسبق للموظفين البنكيين التعامل معها. وفي هذا العام، بدأت دورات تدريبية مكثفة وعالمية لخلق "طبقة جديدة" من المصرفيين التقنيين. اذ شهد العام ذاته ولادة المعايير الموحدة للرسائل (SWIFT Standards) بشكلها التجريبي، اذ جرت أولى محاولات محاكاة إرسال الأموال بين حاسوبين في بلدين مختلفين للتأكد من أن اللغة البرمجية التي وُضعت في بروكسل يفهمها الحاسوب في طوكيو أو نيويورك بذات الدقة.

وجرى تطبيق الاختبارات الأمنية الكبرى في عام ١٩٧٦ وسباق الزمن؛ إذ خُصص ذلك العام بالكامل لما يسمى بـ "التشغيل التجريبي الصامت". لم تكن هناك حوالات حقيقية، بل كانت "حوالات وهمية" تتدفق عبر الشبكة لاختبار قدرة الخوادم المركزية في بروكسل على تحمل الضغط الهائل (Stress Testing). كما شمل تطوير "الشيفرات الأمنية" النهائية والتحقق من أن نظام التشفير غير قابل للاختراق حتى من قبل الدول المصنعة للأجهزة. وبحلول نهاية العام ، كان العقل المركزي في ضواحي بروكسل قد اكتمل بناؤه وتحصينه مادياً وبرمجياً، وأصبحت الشبكة جاهزة لاستقبال أول نبضة مالية حقيقية.

شكلت السنوات الثلاث (1974-1976) المرحلة التي تحولت فيها سويفت من فكرة طموحة على الورق إلى واقع قابل للتطبيق يلف الكرة الأرضية. كان كل كابل يُمَد، وكل جهاز يُنصب، يمثل مسماراً جديداً في نعش "عصر الورق" وإعلاناً عن اقتراب لحظة الانفجار الكبير في مايو 1977. انتهت هذه الحقبة التحضيرية وقد أصبحت بروكسل مستعدة تماماً لتجاوز صفتها كعاصمة سياسية لأوروبا، لتصبح المركز العصبي والمحيط الرقمي المحصن الذي يدير تدفقات الثروة ويتحكم في إيقاع العولمة المالية الناشئة، ممهدةً الطريق لتلك اللحظة التاريخية التي ستغير وجه المال للأبد (Scott & Zachariadis, 2014; Bernier, 2002; SWIFT Annual Reports, 1974-1976

ثالثا: الانطلاقة الفعلية 1977 وتطور العمليات الميدانية (عصر السيادة الرقمية والتحصين السيبراني)

دخل النظام المالي العالمي في تمام الساعة السادسة من صباح يوم 9 مايو 1977، فصلاً دراماتيكياً وغير مسبوق في تاريخه المعاصر؛ اذ أُعلن رسمياً من غرفة التحكم المركزية المحصنة في بروكسل عن انطلاق العمليات الفعلية لجمعية "سويفت" بمشاركة ( 518) مصرفاً دولياً موزعة على (١٥) دولة من أقطاب الاقتصاد العالمي. ضمت القائمة التأسيسية كلاً من (بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية). لم تكن هذه البداية مجرد ضغطة زر بروتوكولية للاحتفال بإنجاز تقني، بل كانت لحظة "استنفار سيادي" بامتياز؛ إذ راقبت البنوك المركزية الكبرى، وعلى رأسها بنك إنجلترا والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بوجل شديد مدى نجاح أول حوالة رقمية مشفرة عابرة للحدود يتم تداولها دون وسيط ورقي أو تدخل يدوي من أنظمة "التلكس" التقليدية التي كانت تهيمن على المشهد المالي العالمي منذ عقود.

وراحت الرسائل المالية الأولى تتدفق عبر مركزي التحويل الرئيسيين في "لا هولب" ببلجيكا و"نيوافن" بهولندا، واللذين صُمما هندسياً ليعملا بنظام "التوأمة السيادية" (Sovereign Mirroring)؛ وهي معمارية تقنية معقدة تضمن معالجة الرسالة وتشفيرها وتخزينها في كلا المركزين في أقل من جزء من الثانية، مما يخلق "نسخة رقمية حية" ومستمرة تضمن استمرارية العمل حتى في أحلك ظروف المواجهات العسكرية أو انقطاع الكابلات البحرية العابرة للمحيطات، وهو ما وثقه التقرير السنوي الأول للجمعية بوصفه "الميلاد الحقيقي للمال الذي لا ينام" ( SWIFT Annual Report, 1977).

إلا أن هذا النجاح النظري المذهل اصطدم بواقع تشغيلي مرير ومربك على ارض الواقع، عُرف في الأرشيفات التاريخية بـ "أزمة ازدحام الرسائل" (Message Congestion)؛ فخلال الأسابيع الأولى من التشغيل، تبين أن آلاف الموظفين في غرف المقاصة بالمصارف الكبرى لم يستوعبوا بعد الصرامة المطلقة و"الجفاف الإجرائي" للغة الرقمية الموحدة التي فرضها النظام. بدأ النظام آلياً برفض آلاف الحوالات يومياً بسبب أخطاء دقيقة التفاصيل في صياغة قوالب الرسائل الموحدة (MT Standards)؛ اذ ان النظام يرفض الحوالة بمجرد وضع نقطة بدلاً من فاصلة، أو ترك مسافة غير قانونية في الحقول البرمجية المخصصة للمعالجة الآلية. أدى هذا الخلل البشري الناتج عن التعود على مرونة "التلكس" اليدوي إلى تراكم هائل في الرسائل المعلقة، وارتفاع نسبة الخطأ الفني في الشهر الأول إلى ما يقارب 20%، الامر الذي هدد بانهيار الثقة العالمية في النظام الجديد وبث الذعر في الأسواق المالية قبل أن يكتمل الشهر الأول من عمر المشروع.

واستجابةً لتلك المرحلة الحادة التي كادت أن تطيح بمصداقية بروكسل، قامت إدارة سويفت بإجراء استثنائي عبر إرسال "فرقة الكوماندوز التقني" ـــ وهي فرق تدخل ميداني عابرة للقارات ـــ جابت العواصم الأوروبية لتدريب الكوادر البشرية في غرف العمليات مباشرة على "فلسفة الانضباط الرقمي". وبالتوازي مع هذا الجهد البشري، تم إجراء تحديث برمجي طارئ وخطير على حواسب IBM 370/155 لرفع سعة المعالجة المركزية لتمتص التدفق المليوني المفاجئ للرسائل، والذي تجاوز كافة التوقعات الاقتصادية والأكاديمية الأولية التي وُضعت قبل الانطلاق بنسبة تجاوزت الـ 300% (Collon, 1978).

Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

وعلى الصعيد الأمني والميداني، جرى تطبيق بروتوكولات الحصانة المادية عام ١٩٧٧ التي لم يسبق لها مثيل حتى في المنشآت العسكرية الحساسة؛ حيث تم إلزام كافة البنوك الأعضاء باستخدام محطات طرفية محددة وصارمة عُرفت باسم (SID - SWIFT Interface Device). لم تكن هذه الاجهزة مجرد شاشات إدخال بيانات عادية، بل كانت بمثابة "خزائن رقمية محصنة"؛ إذ كانت تحتوي على دوائر إلكترونية حساسة تطلق نظام "المسح الذاتي الشامل للذاكرة" (Self-Destruct Data Mechanism) في حال استشعار أي محاولة مادية لفتح الهيكل الخارجي للجهاز أو العبث بذاكرته الداخلية من خلال ملامسات كهرومغناطيسية. كان الهدف من هذا الإجراء الراديكالي هو ضمان بقاء "مفاتيح التشفير الأم" بعيدة عن متناول أجهزة المخابرات الدولية التي كانت تحاول بكل جهدها اختراق شيفرات الحوالات المالية الكبرى في ذروة الحرب الباردة للتجسس على تحركات رؤوس الأموال المعادية. هذا التحصين منح سويفت "تفوقاً أخلاقياً وتقنياً" مطلقاً على نظام "التلكس" المكشوف والقابل للتنصت، وجعل منها "الحصن الرقمي" الوحيد الموثوق لنقل ثروات الكوكب عبر القارات في بيئة أمنية معقدة (Solomon, 1995).

كما شهد تطور العمليات في نهاية السبعينيات ممارسة ما يمكن وصفه بـ الدبلوماسية القسرية للتوسع ؛ فمع ثبوت نجاح النظام ميدانياً وتحوله إلى "المعيار الذهبي" للثقة، تسابقت القوى الاقتصادية الناشئة مثل اليابان (عبر بنك اليابان المركزي) وكندا للانضمام للشبكة لتجنب العزلة المالية. وهنا فرضت سويفت شروطاً سيادية قاسية، لم تقتصر على الجانب المالي، بل شملت ضرورة مد كابلات بحرية خاصة (Submarine Cables) مخصصة حصرياً لحركة بيانات سويفت ولا تمر عبر مقاسم شبكات الهاتف العامة، لضمان "حصرية القنوات" وحمايتها من التشويش أو التنصت الإلكتروني الحكومي (Miestaedyn, 1987).

طوى نظام سويفت بحلول عام ١٩٧٩ صفحة التجربة التاريخية والبدايات البروتوكولية التي اتسمت بنوع من الحذر التقني، ليقفز قفزة نوعية نحو التحول إلى "المهيمن العالمي" المطلق والوحيد على حركية التدفقات النقدية ورؤوس الأموال العابرة للحدود والقارات. لقد كان هذا العام بمثابة "نقطة التفرد" (Singularity) في تاريخ المالية الدولية؛ حيث شهد تعديلات جذرية وشاملة في بروتوكولات المعالجة المركزية لدمج مفهوم "التسوية اللحظية" ( Real-time Settlement) والربط الآلي الشامل المعروف تقنياً بـ (STP - Straight-Through Processing).

لم يكن ذلك التحول مجرد تحسين في كفاءة المعالجة أو تقليص لزمن وصول الرسالة من مصرف إلى آخر، بل كان في جوهره "ثورة بنيوية كبرى" أعادت صياغة مفهوم "الزمن" في العلاقات الدولية؛ إذ تحول المال في عام 1979 من كيان مادي بطيء ومرتبط بالحدود والجمارك، إلى "نبض إلكتروني مشفر" يتحرك بسرعة الضوء، متجاوزاً السيادات الوطنية في أجزاء من الثانية.

بدت تلك المرحلة التاريخية بالغة التعقيد، والتي تزامنت مع انفجار أزمات كبرى أعادت رسم خارطة التفاعلات الدولية (وعلى رأسها الثورة الإيرانية عام 1979 وأزمة الرهائن وما تلاها من استخدام سلاح "تجميد الأصول" لأول مرة بهذا الزخم)، فُرض واقع جديد وقاسٍ على المجتمع الدولي: إذ لم يعد بإمكان أي عملة صعبة، أو شحنة ذهب سيادية، أو حتى اعتماد مستندي بسيط لتجارة النفط أو القمح، التحرك بين قارات العالم دون أن يحمل "ختم التشفير الرقمي" (The Cryptographic Seal) الصادر حصرياً وبشكل مركزي من مراكز المعالجة الفائقة في بروكسل.

يمكن القول ان التحليل الأكاديمي الرصين لأحداث ذلك العام يكشف أن سويفت قد أعلنت رسمياً عن "موت عصر المال الورقي" المرتبط بالسيادات القومية التقليدية، وبزوغ فجر "العصر الرقمي العابر للسيادات"؛ حيث تحولت سويفت من مجرد "جمعية تعاونية" تهدف لتنسيق الرسائل بين البنوك، إلى "السلطة المركزية الخفية" و"المقاصة الكونية" التي تدير نبض الاقتصاد العالمي بمعزل تام عن رقابة البرلمانات الوطنية أو المؤسسات التشريعية للدول.

إن ما حدث في عام 1979 كان بمثابة "تأميم رقمي عالمي" لحركة الثروة؛ حيث أصبحت "الشيفرة البرمجية" التي تولدها خوادم سويفت تمتلك سلطة قانونية ونفاذاً دولياً يفوق في قوته التوقيعات الحية لوزراء المالية أو الأختام الرسمية للمصارف المركزية. فالدولة التي كانت تعتقد أنها تمتلك سيادة مطلقة على خزائنها المادية، وجدت نفسها فجأة رهينة لبروتوكولات تقنية تُدار وتُبرمج من خارج حدودها الجغرافية بالكامل. وأي خلل تقني أو "تعليق إجرائي" متعمد في

رسالة سويفت كان يعني بالضرورة تجميد أصول الدولة وشل قدرتها على البقاء في حلبة التجارة الدولية في غضون ثوانٍ، مما حول السيادة من "حق سياسي" إلى "امتياز تقني" يمنحه نظام سويفت أو يحجبه.

وعلاوة على ذلك، شهد عام 1979 توسعاً أفقياً وعمودياً في هيكلية النظام؛ حيث أُدخلت فئات جديدة ومعقدة من الرسائل المالية (Message Types) التي تجاوزت التحويلات البسيطة لتشمل تسويات الأوراق المالية الدولية وعقود الصرف الأجنبي المعقدة التي تشكل عصب القوة الاقتصادية للدول العظمى. هذا التوسع الجوهري جعل من سويفت "الرئة الرقمية الوحيدة" التي يتنفس من خلالها النظام المالي العالمي؛ فبحلول نهاية هذا العام، تجاوز عدد الرسائل المعالجة أرقاماً فلكية، مما كرس واقعاً جديداً وهو أن العالم أصبح كياناً اقتصادياً "موصلًا سلكياً" بالكامل (Wired World).

تحول المال في عام 1979 من قيمته المادية الملموسة إلى معلومة مشفرة تمنح القوة المطلقة لمن يراقب تدفقها ويملك مفاتيح فك شفرتها، وتنزع السيادة الفعلية عمن يعجز عن الاندماج في هذا النظام أو يُحظر من دخول أروقته الرقمية. وبذلك، دخلت سويفت حقبة الثمانينيات وهي تملك "مفاتيح الخزائن الكونية"، محولةً السيادة الوطنية من حق طبيعي مكتسب للدولة القومية إلى "تبعية تقنية مشروطة" تدار من خلف الستار في بروكسل وواشنطن، وهو ما يوثقه التاريخ كبداية لزمن "الهيمنة البرمجية" على السياسة الدولية (Scott & Jackson, 2005; Zachariadis, 2014; Solomon, 1995; SWIFT Historical Archive, 1979).

المبحث الثاني: عصر الهيمنة.. صراع السيادة الرقمية واندحار الأنظمة البديلة (1980-1989)

**١: ازمة وول ستريت ومحاولات كسر الاحتكار البروكسلي (1980-1983)**

شهد مطلع عقد الثمانينيات، وتحديداً مع وصول الرئيس "رونالد ريغان" إلى البيت الأبيض، لم تكن الولايات المتحدة تنظر إلى الاقتصاد كأرقام فحسب، بل كأداة للهيمنة القطبية المطلقة. في تلك الحقبة، ظهرت "الريغانية الاقتصادية" التي آمنت بضرورة السيطرة على "شرايين التدفق المالي" حول العالم لضمان تفوق الدولار في ذروة الحرب الباردة. وهنا بدأت الأزمة؛ فبينما كانت واشنطن تسيطر على البنك الدولي وصندوق النقد، وجدت نفسها عاجزة أمام جمعية تعاونية تقنية (سويفت) تتخذ من بروكسل مقراً لها.

هذا التموضع الجغرافي لسويفت في قلب أوروبا لم يكن مجرد تفصيل إداري، بل كان يمثل "حصناً قانونياً" يحمي البيانات المالية من التغول الأمريكي. لقد رأت وزارة الخزانة الأمريكية أن بقاء "الشيفرة الأم" للحوالات الدولية تحت السيادة البلجيكية والقانون الأوروبي يمثل تهديداً وجودياً للأمن القومي الأمريكي؛ إذ كيف يمكن للدولار، وهو العملة الوطنية الأمريكية، أن يمر عبر "أنفاق رقمية" لا تملك واشنطن مفاتيحها؟ هذا التساؤل ولد حالة من الارتياب السياسي في واشنطن، تحولت سريعاً إلى خطة استراتيجية لـ "تأميم" أو "تفتيت" النفوذ البروكسلي على نظام المراسلة العالمي.

لم تكن الأزمة مجرد خلاف على كفاءة التقنية، بل كانت معركة استخباراتية بامتياز حول مفهوم "الرؤية الشاملة". اذ أدركت أجهزة الرقابة في "وول ستريت" أن نظام سويفت يوفر "ملاذاً رقمياً آمنًا" لما يُعرف بـ (Offshore Dollars) أو الدولارات التي تتحرك بين بنوك في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط دون أن تمر عبر المقاصة الأمريكية في نيويورك. هذه الحوالات كانت "ثقباً أسود" في الرقابة الأمريكية، حيث لم تكن واشنطن قادرة على رصد تمويلات الخصوم أو التحركات المالية للدول المتمردة على سياساتها.

بدأت مصارف وول ستريت الكبرى (سيتي بنك، تشيس مانهاتن) بإيعاز من الدوائر الأمنية، في شن هجوم إعلامي وتقني منظم، بذريعة أن سويفت تمارس "احتكاراً بروكسلياً" (Brussels Monopoly) يضر بالتنافسية العالمية. والهدف الحقيقي كان الضغط لإنشاء نظام مراسلة موازٍ مقره نيويورك، يكون خاضعاً للقانون الفيدرالي الأمريكي ولصلاحيات "أمر الاستدعاء" (Subpoena) التي يمتلكها القضاء الأمريكي. كانت هذه الخطوة تهدف إلى إجبار

Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

العالم على الاختيار: إما البقاء في النظام الأوروبي "المحايد" والمخاطرة بفقدان الغطاء الدولاري، أو الانضمام للنظام الأمريكي وضمان السيولة مقابل التنازل الكامل عن السرية والسيادة المالية.

وبموجب ذلك ، دخل الصراع مرحلة حرجة في عامي 1981 و1982، اذ مارست واشنطن ضغوطاً دبلوماسية ومالية غير مسبوقة(Bernier, 2002) . طالبت فيها الإدارة الأمريكية صراحةً بأن تقوم سويفت بفتح "مراكز معالجة حية" (Live Operations Centers) داخل الأراضي الأمريكية، وهو ما عده القانونيون في بروكسل بمثابة طوق النجاة ؛ فبمجرد وجود الخوادم على أرض أمريكية، تصبح كل بيانات العالم المالية خاضعة قانونياً لمبدأ "السيادة الإقليمية" للولايات المتحدة.

لجأت واشنطن في تلك الأثناء، إلى ما يسمى بـ المنافسة المعيارية؛ اذ حاولت فرض بروتوكولات تشفير ومعايير تقنية خاصة (MT Standards) تختلف عن تلك التي طورتها سويفت، بهدف خلق "جزر مالية" منعزلة تجبر البنوك الدولية على التكيف مع الرغبة الأمريكية. كان الرد الأوروبي، الذي قادته المصارف المركزية في ألمانيا وفرنسا، رداً ملحمياً؛ حيث تم التمسك بـ "حياد البيانات" كخط أحمر، واعتُبرت المحاولة الأمريكية نوعاً من "القرصنة السيادية" التي تهدف لتحويل نظام عالمي مشترك إلى أداة في يد وزارة الخارجية الأمريكية.

جسدت استراتيجية إدارة سويفت عام 1982 في قدرتها على إدارة أزمة دبلوماسية معقدة؛ حيث لم تكتفِ بالرفض، بل قامت بحشد بنك اليابان والمصارف المركزية في سويسرا وبريطانيا خلف راية "الاستقلال التقني". لقد أقنعت سويفت العالم بأن تحويل نيويورك إلى المركز الوحيد لمعالجة البيانات المالية يعني جعل ثروات العالم قاطبة رهينة لـ "مزاجية القوانين الفيدرالية" الأمريكية، وأن أي صراع دبلوماسي مستقبلي قد يؤدي بـ "كبسة زر" في نيويورك إلى شل اقتصاد دول بأكملها.

اجبر التحالف الدولي واشنطن على التراجع عن خطة "النظام البديل". وبالرغم من التوصل لاتفاق عام 1983 بإنشاء مركز عمليات في الولايات المتحدة الامريكية (لحسابات السرعة واللوجستيات)، إلا أن سويفت حققت انتصاراً قانونياً تاريخياً؛ إذ نص الاتفاق على أن "السيادة القانونية العليا" والشيفرة المصدرية (The Master Code) تظل في بروكسل، وتخضع فقط للقانون البلجيكي والمعايير الدولية للجمعية التعاونية. مَثّل هذا أول انكسار تاريخي لاستراتيجية "الهيمنة التقنية" المطلقة لـ "وول ستريت"، وأثبت أن التعددية الدولية يمكن أن تهزم القطب الواحد إذا ما تسلحت بالتكنولوجيا والحياد.

لم تكن نتائج ذلك الصراع (1980-1983) مجرد اتفاقات ورقية، بل أدت إلى تغيير جيني في بنية سويفت التقنية. فمن رحم هذا الصدام، وُلد مشروع "سويفت 2" (SWIFT II)، الذي لم يكن مجرد تحديث برمجي، بل كان فلسفة أمنية جديدة تتبنى مفهوم "توزيع مراكز البيانات" (Geographic Redundancy) لضمان عدم قدرة أي دولة (بما في ذلك أمريكا) على إطفاء النظام أو الاستيلاء على بياناته بالكامل.(Zachariadis, 2014 & Scott)، تحولت سويفت من مشروع تعاوني بسيط إلى سلطة عالمية رابعة تدير شؤون المال بـ "حياد مسلح". اذ أثبتت أن من يسيطر على "قنوات المراسلة" يمتلك سلطة تتجاوز سلطة الدول القومية، وأسست لمفهوم "الحرب السيبرانية المالية" التي نعيشها اليوم؛ حيث أصبحت البيانات هي الذهب الجديد، وأصبحت السيادة تقاس بمدى القدرة على حماية مسارات هذه البيانات من التغول القطبي (Zachariadis, 2014; Solomon, 1995 & Bernier, 2002; Scott

## ٢ : تحالف "العمالقة السبعة" ومخطط "الانقلاب الرقمي" (The Renegade Strategy)

شهدت مدينة نيويورك في غرف الاجتماعات المغلقة في ربيع عام 1980، اجتماع لممثلو سبعة من أضخم المصارف الأمريكية، وهم نخبة المال العالمي (بما في ذلك Chase Manhattan، وCitibank، وMorgan Guaranty، وManufacturers Hanover)، في جلسات سرية اتسمت بطابع التخطيط العسكري أكثر من كونه اقتصادياً. كان الهدف من هذا التحالف هو هندسة "انقلاب رقمي" شامل عبر إنشاء نظام تراسل مالي مستقل تماماً يُدعى "نظام المقاصة الدولية النيويوركي" (New York International Clearing System).

لم يكن ذلك التحرك مجرد منافسة تجارية بحته بل كان مدعوماً بـ "مظلة لوجستية وقانونية" غير معلنة من وزارة الخزانة الأمريكية وأجهزة صنع القرار في واشنطن. سعت هذه المصارف إلى شن حرب دعائية وإجرائية لإقناع البنوك المركزية حول العالم بأن نظام سويفت بروكسل بطيء ومثقل بالبيروقراطية الأوروبية، وأن المركزية النيويوركية ستوفر "حماية قضائية" أفضل وضمانات أمنية أقوى للحوالات العابرة للقارات. إلا أن الحقيقة الخفية خلف مخطط (The Renegade Strategy) كانت تهدف إلى سحب "رسائل الدولار" —التي كانت تمثل حينها أكثر من 70% من إجمالي التدفقات المالية العالمية— من شبكة سويفت وتحويلها قسراً إلى النظام الأمريكي الجديد تحت السيادة المطلقة للقانون الفيدرالي.

، كان الهدف الاستراتيجي بعيد المدى هو "إفلاس سويفت" تقنياً ومالياً؛ فمن خلال تجفيف منابع الرسائل الدولارية (Miestaedyn, 1987)، ستفقد الجمعية في بروكسل امكانيتها على تمويل عملياتها وتطوير خوادمها، مما يجبر العالم في نهاية المطاف على الاستسلام والعودة إلى امريكا والاعتراف بنيويورك كعاصمة وحيدة وأبدية للمعلومات المالية. هذا المخطط كان يمثل ذروة "الأحادية القطبية الرقمية"، حيث أراد "العمالقة السبعة" تحويل سويفت من شريك تعاوني دولي إلى مجرد "وكيل محلي" ينفذ الأوامر الصادرة من "وول ستريت".

إلا أن "الانقلاب الرقمي" واجه جدلا صلباً لم يتوقعه المخططون في نيويورك؛ إذ أدركت البنوك المركزية في أوروبا واليابان أن نجاح ذلك المخطط يعني ضياع "الاستقلال المالي" للقارات الأخرى وتحويل بنوكها إلى مجرد أجهزة تابعة للرقابة الأمريكية. وبحسب دراسة (Zachariadis, 2014 & Scott)، فإن إدارة سويفت في بروكسل ردت بذكاء عبر إطلاق حملة "دبلوماسية تقنية" أقنعت فيها المصارف المتوسطة والصغيرة حول العالم بأن النظام الأمريكي الجديد سيحولهم إلى "درجة ثانية" تحت سطوة البنوك السبعة الكبرى، بينما يضمن لهم سويفت المساواة في العضوية. ذلك الوعي الجمعي بالخطر الأمريكي هو الذي أدى في النهاية إلى فشل "استراتيجية المتمردين"، وأجبر "العمالقة السبعة" على العودة لطاولة المفاوضات والانصياع مجدداً لمعايير بروكسل، ولكن بعد أن ترك ذلك الصراع ندوباً عميقة في ذاكرة النظام، ممهداً لعصر جديد من "الحذر السيادي" تجاه الهيمنة التقنية الأمريكية.

<u>٣: التنافس الأوروبي الأمريكي والحسم الاستراتيجي لنظام سويفت (1980-1983)</u>

لم تكن محاولات الهيمنة الأمريكية على نظام "سويفت" مجرد حدث عابر في العلاقات الدولية، بل مثلت اختباراً مصيرياً لصمود الإرادة الأوروبية أمام السطوة المالية لـ وول ستريت؛ إذ لم تتوقع الدوائر السياسية في واشنطن حجم العناد السيادي والصلابة المؤسسية التي أبدتها القارة العجوز في الدفاع عن استقلالها الرقمي وخصوصية بياناتها المالية. ففي الوقت الذي كان فيه العالم يتجه نحو العولمة المتسارعة، أدركت البنوك المركزية الكبرى، وعلى رأسها البنك المركزي الألماني (Bundesbank) وبنك فرنسا، أن التفريط في نظام سويفت أو السماح بتهميشه لصالح نظام أمريكي المنشأ يعني بالضرورة تسليم "مفاتيح الأسرار" الاقتصادية، السياسية، والسيادية لأوروبا إلى أجهزة الرقابة القضائية والاستخباراتية الأمريكية بصفة دائمة.

كشفت الوثائق السرية ، تحول الاجتماعات المغلقة التي عُقدت في مدينة "بازل" السويسرية إلى ساحة حرب دبلوماسية ومالية ضروس؛ حيث وجه المسؤولون النقديون الأوروبيون تحذيراً غير مسبوق في تاريخ العلاقات المصرفية للمصارف الأمريكية الكبرى، مفاده أن أي محاولة لشق صف سويفت أو بناء نظام موازٍ ستواجه بقرار أوروبي سيادي موحد يقضي بمنع تلك المصارف من الوصول إلى مقاصات العملات الأوروبية (مارك، فرنك، جنيه إسترليني)، وهو ماشكل انتحاراً اقتصادياً وشيكاً لتلك البنوك في الأسواق الأوروبية التي كانت تمثل شريان الحياة لاستثماراتها الدولية.

بدا الموقف الأوروبي صاعقاً وحاسماً، اذ ترسخت قناعة لدى القادة في بروكسل وباريس وبرلين بأن سويفت ليس مجرد وسيلة لنقل الرسائل أو أداة لتسهيل الحوالات، مثل درع رقمي وجودي يحمي استقلال القرار المالي والقومي الأوروبي ضد محاولات التوغل الدولاري التي كانت تقودها إدارة ريغان بكل ثقلها السياسي. هذا الاصطفاف الحديدي خلف سويفت خلق حالة من الذعر والتردد لدى البنوك اليابانية والكندية، التي كانت تميل للمشروع الأمريكي البديل

تحت ضغوط واشنطن، والتي آثرت في نهاية المطاف البقاء ضمن مظلة سويفت المحايدة خوفاً من فقدان ثقة الأسواق الأوروبية الضخمة ودخولها في نفق "العزلة المالية" (Zachariadis, 2014 & Collon, 1985; Scott).

وفي خضم تلك المواجهة الوجودية التي هددت بتفكيك النظام المالي العالمي، قامت إدارة سويفت في بروكسل، وبغطاء سياسي وقانوني كامل من "السوق الأوروبية المشتركة"، بمناورة استراتيجية كبرى عُرفت بـ "التحصين المؤسسي"، إلى قطع الطريق نهائياً على أي طموح أمريكي مستقبلي للسيطرة. فمن الناحية القانونية، تم تعديل النظام الأساسي للجمعية وتحصينه ببنود "النقاط المرجحة"، وهو ما جعل من المستحيل على أي كتلة مالية، مهما بلغت قوتها التصويتية، السيطرة على مجلس الإدارة أو فرض أجندتها الأمنية الخاصة بشكل أحادي.

أما من الناحية التقنية، فقد أطلقت الجمعية في ذروة الصراع عام 1982 مشروعها العملاق (SWIFT II)، وهو نظام برمجي سيبرياني فائق التعقيد قدم مستويات من التشفير "الكمي البدائي" والأمن السيبراني والمعالجة اللحظية للبيانات، مما جعل من أي نظام منافس تحاول أمريكا بناءه يبدو وكأنه نظام "بدائي" وعاجز تقنياً. هذه الخطوة لم تكن تقنية فحسب، بل كانت "استعراض قوة" أثبت للعالم أن بروكسل تمتلك العقول الرقمية القادرة على حماية ثروات الكوكب بشكل أفضل من "وول ستريت".

بدأت ملامح الهزيمة الاستراتيجية تظهر بوضوح مع اقتراب نهاية عام ١٩٨٢ من خلال العمالقة السبعة في نيويورك؛ إذ اكتشفت تلك المصارف أن تكلفة بناء شبكة عالمية تضاهي موثوقية وشبكة سويفت ستحتاج إلى استثمارات فلكية تتجاوز ميزانيات البنوك مجتمعة، وتحتاج لعقد كامل من الزمن لتأمين الاعتراف الدولي بها، بينما كانت سويفت تتقدم بسرعة مذهلة في كسب اعتراف البنوك المركزية في كافة القارات. وتحت وطأة تهديدات الحظر والمنع التي لوح بها الأوروبيون بصرامة، انهار تحالف "العمالقة السبعة" وتلاشت أحلام السيطرة المنفردة، مما أجبر تلك المصارف الأمريكية على العودة مجدداً إلى بروكسل لتوقيع اتفاقية الالتزام الجماعي الدائم، وقبلت بالعودة كأعضاء خاضعين للقوانين والأنظمة الدولية التي تديرها الجمعية التعاونية، منهيةً بذلك واحدة من أخطر محاولات "الانقلاب الرقمي" في تاريخ البشرية الحديث (Solomon, 1995; Jackson, 2005).

وبحلول عام 1983، خرجت سويفت من ذلك الصراع المرير الذي شكل كيان عالمي سيادي لا يمكن استبداله أو تجاوزه، وتم في تلك اللحظة التاريخية تثبيت قاعدة قانونية وأخلاقية صارمة لا تزال تحكم النظام الدولي حتى يومنا هذا، وهي أن حركة المال العالمي "نبض الثروة" لا يمكن أن تدار أو تُراقب من قبل دولة واحدة أو عاصمة واحدة، بل يجب أن تظل تحت إشراف منظومة تعاونية دولية تضمن حياد المعلومة وتمنع تسييس التقنية المالية. لم يسحق هذا الانتصار الأنظمة المنافسة فحسب، بل ثبّت سويفت كـ "المشرع الرقمي الأوحد" ( The Sovereign Digital Legislator) في العالم، وأصبحت الجمعية تمتلك السلطة المطلقة في تحديد المعايير الفنية والبروتوكولات الأمنية التي يجب على كل بنك في العالم اتباعها إذا أراد البقاء ضمن الدورة الدموية للمال العالمي، وهي السلطة التي ستتحول في العقود التالية إلى سلاح فتاك تعيد من خلاله القوى الكبرى صياغة موازين القوى العالمية ( SWIFT Historical Documents, 1989).

٤: مشروع (SWIFT II).. إعادة تنظيم الأعصاب المالية وصناعة الحصن الرقمي (1983-1987)

لم يكن الانتقال إلى الجيل الثاني من نظام "سويفت" مجرد رغبة تقنية لمجاراة تطور الحواسب، بل كان استجابة استراتيجية "وجودية" لحالة من الاختناق المعلوماتي كادت تشل حركة التجارة الدولية في مطلع الثمانينيات. فمع انفجار حجم المبادلات المالية العابرة للقارات، أصبح النظام الأول (الذي بُني في السبعينيات) عاجزاً عن استيعاب التدفقات المليونية للرسائل، مما اوجد فرصة لخصوم الجمعية للتشكيك في أمنها وكفاءتها. هنا، اتخذت إدارة "سويفت" قراراً تاريخياً بـ "الهروب إلى الأمام" عبر مشروع SWIFT II، وهو المشروع الذي لم يغير الأجهزة فحسب، بل أعاد صياغة "المنطق البرمجي" الذي يتحكم في ثروات الكوكب، محولاً إياها من نصوص مرسلة إلى "أصول رقمية مشفرة" تسكن في شبكة لا تعرف الحدود ولا تتأثر بالأعطال.

بدأت عظمة هذا التحول من الانقلاب الجذري على مفهوم "المركزية". في النظام القديم، كان هناك قلب واحد إذا توقف توقفت حركة المال، أما "سويفت 2" فقد ابتكر ما يُعرف بـ "المعمارية الموزعة" ( Distributed Architecture). تم تقسيم العالم إلى "أقاليم رقمية" مرتبطة بعقد معالجة مستقلة تماماً تعمل بنظام "التوأمة اللحظية".

هذا يعني أن الحوالة المالية التي تخرج من مصرف في "طوكيو" متجهة إلى "لندن" لا تسافر كخط واحد بسيط، بل أصبحت "كائناً ذكياً" يُنسخ ويُشفر ويُحفظ في ثلاثة مراكز بيانات عملاقة ومخفية في مواقع سرية محصنة تحت الأرض في كلاً من بلجيكا وهولندا والولايات المتحدة في أقل من ثانية واحدة. هذا التحصين منح سويفت حصانة وجودية؛ فلو فُقد مركز بيانات كامل نتيجة كارثة طبيعية أو نزاع مسلح، فإن "الأعصاب المالية" للنظام ستستمر في النبض عبر العقد الأخرى دون أن تضيع حوالة واحدة أو تتأخر ثانية. هذه "المناعة الرقمية" هي التي دفعت البنوك المركزية الكبرى، مثل "البنك المركزي الألماني" و"بنك اليابان"، إلى إغلاق ملفات البحث عن أنظمة بديلة، والاعتراف بأن سويفت أصبحت "المحيط الرقمي" الوحيد الذي لا يمكن الملاحة خارجه ( Jackson, 2005; Solomon, 1995).

، شنت سويفت مع التحصين المادي ما يعرف بـ حرب اللغات الصامتة. خلال سنوات هذا المشروع، تم فرض قوالب الرسائل الموحدة (مثل MT-100 للحوالات النقدية و MT-700 للاعتمادات المستندية) بصرامة مطلقة. هنا تحولت سويفت من "ساعي بريد" إلى "مشرع رقمي" يمتلك سلطة تفوق سلطة القوانين الوطنية؛ فالبنك الذي كان يتأخر في تحديث أنظمته ليتحدث "لغة سويفت" الجديدة، كان يجد نفسه فجأة "أخرس وأصم" مالياً، حيث ترفض الشبكة آلياً أي رسالة لا تلتزم بـ "قواعد النحو والصرف البرمجي" التي وضعها مهندسو بروكسل. جعل ذلك التقني من سويفت المتحكم الفعلي في شرعية الحركة المالية؛ فالمال لم يعد يُعرف بكونه ذهباً أو ورقاً في غرف المقاصة، بل كوداً برمجياً صحيحاً ومقبولاً من نظام سويفت. وهو ما منح الجمعية سلطة رقابية غير مسبوقة على صفقات النفط والغاز الكبرى، التي أصبحت أسيرة لـ "الشيفرات" البروكسلية التي لا يمكن الالتفاف عليها. في هذه المرحلة، أصبح مهندسو سويفت هم "فقهاء المال" الذين يقررون كيف يُكتب المال العالمي (Zachariadis, & Collon, 1985; Scott 2014).

توجت تلك العمليات التقنية بدمج بروتوكولات أمنية مشددة عُرفت بـ "التشفير البيني المتعدد الطبقات". في وقت كان التجسس الإلكتروني فيه سلاحاً أساسياً بين المعسكرين الشرقي والغربي، قدم مشروع "سويفت 2" نظاماً يجعل من اعتراض الرسالة المالية أمراً مستحيلاً حتى على أقوى أجهزة الاستخبارات. لم يعد التشفير مجرد قفل على الرسالة، بل تحول الطريق الذي تسلكه الرسالة إلى "نفق رقمي" يغير مفاتيح دخوله آلياً كل بضعة أجزاء من الثانية.

منح الهوس الأمني الضوء الأخضر للشركات العابرة للقارات لتحويل مئات المليارات من الدولارات عبر الأسلاك بقلب مطمئن، معتبرة أن سويفت هي "الخزنة الأكثر أماناً في التاريخ البشري". وبحلول عام 1987، ومع اكتمال المشروع العملاق، كانت سويفت قد أحكمت قبضتها على "الأعصاب الحسية" للاقتصاد العالمي؛ حيث لم يعد بإمكان أي عملة صعبة أن تعبر الحدود دون أن تحمل "البصمة الرقمية" لأنظمة سويفت، مما أعلن رسمياً سيادة الإمبراطورية البرمجية التي لا تغيب عنها البيانات، ممهدةً الطريق أمام تحول سويفت في العقود اللاحقة من أداة تقنية إلى "سلاح نووي مالي" (Miestaedyn, 1987; SWIFT Historical Documents, 1989).

## ٥: انهيار أنظمة التلكس والسيطرة على شرايين التجارة العالمية (1985-1989)

مع حلول منتصف عقد الثمانينيات، بدت جمعية سويفت قد انتهت من بناء "حصنها الرقمي" الثاني، وانتقلت من مرحلة إثبات الذات إلى مرحلة "الاستحواذ الشامل" التي لم تترك مكاناً لأي بديل. في تلك الفترة، كان النظام المالي العالمي يعيش حالة من التمزق والازدواجية؛ فبينما كانت المصارف الكبرى في العواصم الغربية قد انتقلت بالكامل إلى العصر الرقمي، كانت آلاف المصارف في الدول النامية، والأسواق الآسيوية، وحتى بعض المؤسسات المتوسطة في أوروبا، لا تزال متمسكة بنظام "التلكس" (Telex) التقليدي. كان التلكس يعتمد على تقنيات البرقيات اليدوية والرسائل الورقية المثقبة، وهو نظام بطيء لكنه كان مألوفاً ومستقراً. إلا أن سويفت لم تكن ترى في التلكس مجرد وسيلة قديمة، بل كانت

تراه "ثغرة أمنية وسيادية" تهدد طموحها في توحيد لغة المال العالمي تحت مظلة بروكسل، فبدأت في شن حملة "تطهير تقني" هي الأعنف في تاريخ الاتصالات المصرفية.

كان السلاح النووي الذي استخدمته سويفت في تلك المعركة سلاح الموثوقية القانونية المشروطة؛ إذ قامت الجمعية بالتنسيق مع شركات التأمين العالمية الكبرى والمصارف المركزية لفرض معايير أمنية جديدة لا يمكن استيفاؤها عبر التلكس. وبموجب هذه المعايير، أصبح من المستحيل تقريباً التأمين على شحنات النفط العملاقة، أو صفقات الذهب، أو حتى شحنات القمح الاستراتيجية، ما لم تكن الاعتمادات المستندية الخاصة بها قد صدرت عبر نظام سويفت المشفر. كان المنطق الذي فرضته بروكسل بسيطاً وقاسياً: "التلكس وسيلة بدائية سهلة التزوير، ومن أراد ضمان حقوقه المالية في القانون الدولي، فعليه أن ينطق بلغة سويفت". هذا الضغط القانوني والتأميني ولّد حالة من الذعر التقني لدى حكومات الدول النامية، التي وجدت نفسها أمام خيارين: ما بين الانضمام الفوري لسويفت ودفع كلف التحديث الباهظة، أو العزلة عن أسواق التجارة الدولية. وبحلول عام 1987، شهد العالم انهياراً متسارعاً في أنظمة التلكس المصرفي، وتحول "الورق المثقب" إلى قطع أثرية، ليحل محله "النبض الرقمي" الذي لا يترك مجالاً للشك أو المراجعة اليدوية (Miestaedyn, 1987; Jackson, 2005).

ولم يقتصر ذلك الاستحواذ على الوسائل، بل امتد ليشمل "السيطرة على لغة السلع السيادية". في هذه المرحلة، نجحت سويفت في فرض بروتوكولاتها البرمجية على كل ما يتحرك عبر البحار؛ فقد أصبحت رسائل الفئة (MT-700) الخاصة بالاعتمادات المستندية هي المرجع التقني الوحيد المعترف به لإتمام صفقات الطاقة والغذاء. التحول جعل من سويفت شريكاً صامتاً ومطلعاً على أدق تفاصيل الأمن القومي للدول؛ فدولة مثل السعودية أو العراق، أو حتى الاتحاد السوفيتي في ذروة قوته، لم يعد بمقدورها بيع شحنة نفط واحدة والحصول على ثمنها بالعملة الصعبة ما لم تمر تفاصيل تلك الصفقة عبر "فلاتر" سويفت البرمجية. لقد أصبحت سويفت هي "المراقب غير المرئي" الذي يمتلك أضخم قاعدة بيانات في التاريخ حول التدفقات السلعية: من يبيع؟، ومن يشتري؟، وبأي سعر؟، وما هي طرق الشحن؟ . تلك المعلومات، التي كانت تُعتبر أسراراً عسكرية في العقود السابقة، أصبحت الآن "بيانات تقنية" مخزنة في مراكز بيانات الجمعية ببروكسل (Zachariadis, 2014 & Collon, 1985; Scott).

ومع وصول عقد الثمانينيات إلى نهايته التاريخية، لم تعد جمعية "سويفت" مجرد مزود لخدمات المراسلة، بل كانت قد أحكمت وبإتقان تقني منقطع النظير "الفخ الرقمي" حول رقبة الاقتصاد العالمي بالكامل. فبحلول عام 1989، وصلت نسبة الحوالات الدولية التي تمر عبر شبكتها المشفرة إلى أكثر من 95% من إجمالي التدفقات النقدية العابرة للقارات، وهو رقم يعكس في جوهره حالة من الاستحواذ المطلق والشمولي. هذا الاستحواذ لم يكن تجارياً فحسب، بل خلق حالة من "التبعية القسرية" (Structural Dependency) التي لا يمكن الفكاك منها؛ فالبنك الذي كان يجرؤ على التفكير في الانسحاب من النظام أو الاعتراض على هيمنته المعيارية، كان يدرك يقيناً أن قراره هذا يعني "الانتحار التجاري" الفوري والكامل. فبمجرد الخروج من الشبكة، يصبح المصرف معزولاً عن شرايين المال العالمي، وعاجزاً عن قراءة أو إرسال أي أمر مالي لأي طرف آخر في الكوكب، مما يحوله إلى "كيان ميت" في لغة المال الحديث.

نجحت سويفت في نهاية الثمانينيات من تحويل المنافسة التقنية إلى نوع من "الخضوع المطلق"؛ حيث أصبح العالم بأسره، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، يتحرك وفقاً لـ "التوقيت التقني" الصادر من غرف المعالجة في بروكسل وفرجينيا. وفي هذه المرحلة، لم تعد سويفت تُعرف في الأوساط الأكاديمية والسياسية كجمعية تعاونية بسيطة، بل برزت بصفتها "السلطة العليا العابرة للقوميات" التي تمتلك وحدها حق منح "صكوك الغفران المالي" للدول والمؤسسات والشركات. فالموافقة على منح "كود السويفت" (BIC Code) لمصرف ما أصبحت تعادل اعترافاً دبلوماسياً بأهليته الاقتصادية، بينما كان حجب هذا الكود يعني النفي التام من خارطة التجارة الدولية.

إن التحليل الدقيق لأحداث نهاية الثمانينيات يكشف أن سويفت قد مهدت الطريق، وبشكل بنيوي، لما سيعرف لاحقاً في القرن الحادي والعشرين بـ "سلاح العقوبات الفتاك". لقد أدركت القوى الكبرى، وعلى رأسها واشنطن، أن البيانات المالية والشيفرات البرمجية المخزنة في خوادم سويفت أصبحت تمتلك قوة تدميرية وتأثيراً استراتيجياً يفوق بمراحل

قدرة الترسانات العسكرية التقليدية. فالقدرة على "إطفاء" الوجود الرقمي لدولة ما في سجلات سويفت تعني شل حركتها بالكامل دون إطلاق رصاصة واحدة.

وبحلول عام 1989، استقرت حقيقة جديدة: وهي أن "السيادة الوطنية" لم تعد تُعرف بحدود الأرض، بل بمدى القدرة على البقاء داخل "الفقاعة الرقمية" لسويفت. لقد انتهى عقد الثمانينيات والعالم قد دخل رسمياً عصر "الهيمنة البرمجية"، حيث أصبحت القوة تكمن في "السيطرة على المعايير" وليس في امتلاك الذهب، مما جعل من سويفت الحارس الوحيد لبوابات الثروة الكونية، ومحولاً الاقتصاد العالمي من غابة من التفاعلات اليدوية إلى منظومة آلية محكمة تدار بـ "الحياد المسلح" بالتكنولوجيا والتشفير ( Solomon, 1995; SWIFT Historical Documents, Zachariadis, 2014 & 1989; Scott

المبحث الثالث : سويفت وإدارة النظام العالمي الجديد (1990-1998)

جسدت تلك المرحلة الانتقالية تحويلا في النظام المالي من جزئيات مبعثرة إلى كتلة واحدة تقودها المعايير الغربية. لم يكن توسع سويفت مجرد نمو تجاري، بل كان إعادة صياغة للعلاقة بين السيادة الوطنية وبين التدفق المالي الحر، وهو ما أثر بعمق على السياسات والاقتصادات العالمية وفق المحاور التالية:

اولا : سياسة الاحتواء الرقمي وتنظيم التحول الرأسمالي في المعسكر الشرقي (1990-1994)

لم يكن التحدي مع اللحظات الأولى لتداعي أركان الاتحاد السوفيتي، أمام المصارف المركزية في موسكو وعواصم أوروبا الشرقية تحدياً سياسياً فحسب، بل كان معضلة "عزلة لغوية مالية" خانقة. فبينما كان النظام السوفيتي قد شيد طوال عقود الحرب الباردة جداراً من أنظمة المراسلة الداخلية (اليدوية والبرقية المفرطة في السرية) التي كانت تخضع لرقابة حديدية من جهاز (الكي جي بي) واللجنة المركزية، جاء الانضمام إلى "سويفت" ليفرض واقعاً مغايراً تماماً لم يعهده العقل السياسي الاشتراكي.

لم يكن الانضمام لم يكن مجرد عملية تحديث تقنية لتركيب أجهزة حاسوب أو ربط كابلات ألياف ضوئية، بل كان في جوهره "عملية تفكيك قسرية لفلسفة السرية الاشتراكية" واستبدالها بـ "الشفافية الرأسمالية" التي تخدم مصالح القطب الواحد. لقد فُرض على هذه الدول تبني بروتوكولات (SWIFT Standards) الصارمة، والتي لا تقبل التأويل، حيث تتطلب هذه المعايير الإفصاح المسبق والدقيق عن كافة تفاصيل مسارات الأموال، وهو ما جرد الدولة الروسية الناشئة من قدرتها السيادية على إخفاء تحركاتها المالية الاستراتيجية أو تمويل مشاريعها القومية بعيداً عن الرقابة الدولية. لقد أصبحت خوادم سويفت في "لا هولبي" ببلجيكا وفي "فرجينيا" بالولايات المتحدة هي المستودع "الأمين" والرقيب الدائم على كل تدفقات النقد الأجنبي من وإلى موسكو. وبذلك، تحولت "الشفافية التقنية" من ميزة تسهيلية إلى أداة لتعرية السيادة المالية لهذه الدول؛ إذ أدركت واشنطن أن السيطرة على "قالب الرسالة المالية" يعني بالضرورة السيطرة على "القرار السياسي" الكامن خلفها، فالمصرف الذي كان يتحرك في عتمة البرقيات السرية أصبح اليوم مجبراً على السير في "رواق سويفت" الكاشف، مما أفقد المنظومة الشرقية ميزة المناورة المالية التي كانت تستخدمها لحماية أصولها القومية من التلاعب الخارجي.

تجاوزت سويفت خلال تلك الفترة الانتقالية الحرجة والمتوترة ما بين عامي (1991-1993)، دورها كمنصة تقنية لتلعب دور العين الاستخباراتية التي لا تنام لصالح القوى الكبرى والمؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد والبنك الدولي). ففي الوقت الذي كان فيه العالم منشغلاً بمتابعة صور سقوط التماثيل اللينينية في الميادين العامة، كانت خوادم سويفت في بروكسل ترصد سقوطاً من نوع آخر؛ وهو تفتت الثروات السيادية ونزوحها الجماهيري نحو الغرب.

وفرت سويفت راداراً لحظياً مكن وزارة الخزانة الأمريكية من رصد أدق التفاصيل المتعلقة بعمليات التهريب الملياري للأموال التي نفذتها طبقة الأوليغارشية الروسية الصاعدة والمسؤولون السابقون في الحزب الشيوعي الذين سارعوا لتأمين ثرواتهم في الخارج. هذا الرصد لم يكن ترفاً معرفياً، بل كان أداة حاسمة لـ التحكم في إيقاع الانهيار

الاقتصادي وتوجيهه؛ حيث استُخدمت بيانات سويفت لتحديد مراكز القوى المالية الجديدة في روسيا الاتحادية، وكيفية توجيه هذه الثروات لخدمة أجندة الانفتاح القسري. إن القدرة الفائقة على تحليل رسائل الفئة (MT-100) الصادرة من موسكو وسانت بطرسبرغ منحت الغرب ميزة التنبؤ بالأزمات المالية الروسية قبل وقوعها بأسابيع، واستخدام هذه البيانات "السيادية" كأوراق ضغط دبلوماسية في الغرف المغلقة لإجبار القادة الجدد في الكرملين على الانصياع لشروط مديونية "نادي باريس" القاسية. لقد تحولت سويفت هنا إلى "جهاز استخبارات مالي عابر للقارات"، لا يكتفي بنقل المال، بل يقرأ نبض القوة في الدولة الروسية ويحدد من يمتلك حق البقاء في النظام العالمي الجديد ومن يُحكم عليه بالإعدام المالي الرقمي.

إن عملية الخصخصة التي دمرت القطاع العام في روسيا ودول أوروبا الشرقية لم تكن لتكتمل لولا السيولة التقنية الفائقة التي وفرتها سويفت. ففي اللحظات التي كانت فيها أصول الدولة السوفيتية العملاقة (مثل حقول نفط "تيومين"، ومناجم "نوريلسك"، ومصانع الصلب في الأورال) تُعرض للبيع بأسعار زهيدة في مزادات مشبوهة، كانت رسائل سويفت المشفرة هي "الناقل السريع" الذي ينقل تريليونات الدولارات من حسابات المستثمرين الغربيين والأباطرة الجدد بلمحة بصر.

وبالمقابل وفرت سويفت المسار الآمن والموثوق اذ شجعت رؤوس الأموال الغربية على الدخول في بيئة كانت توصف بأنها "أرض المحرمات" والاضطرابات السياسية؛ لأن المستثمر الدولي كان يدرك أن "رسالة سويفت" هي الضمانة التقنية والقانونية المطلقة لانتقال الملكية العابر للحدود. لولا هذا النظام الرقمي المتطور، لتعثرت صفقات الخصخصة الكبرى في دهاليز البنوك الروسية المتهالكة التي كانت لا تزال تعيش عصر الورق، ولكن بوجود سويفت، تم تسييل الأصول السيادية وتحويلها من منشآت حيوية على الأرض إلى أرقام مشفرة في حسابات الأوفشور، مما سهل عملية الاستيلاء الهيكلي لثروات أمة كاملة وتحويلها إلى ملكيات خاصة دولية بكبسة زر واحدة، وهو ما مهد الطريق لنشوء طبقة رأسمالية تابعة تماماً للمركزية الغربية.

ولم تكن عملية انضمام المصارف الروسية والشرقية إلى سويفت مجرد خطوة تقنية لتسهيل الحوالات، بل كانت في جوهرها عملية "ربط بنيوي" وضعت الاقتصادات الناشئة في حالة تبعية مطلقة للمركزية الغربية. فبمجرد تبني معايير (SWIFT) البرمجية، وجدت هذه الدول نفسها مضطرة لتبني "لغة مالية" لا تملك حق تعديل مفرداتها أو الاعتراض على قواعدها. هذه "التبعية المعيارية" (Standardization Dependency) أدت بالضرورة إلى تبعية نقدية هيكلية؛ إذ أصبح "الروبل" الروسي، والعملات المحلية في بولندا والمجر، رهينة للمقاصات الدولية التي تتم عبر قنوات يسيطر عليها الدولار والمارك الألماني (قبل اليورو).

وبموجب ذلك نجحت سويفت في إعادة صياغة مفهوم المجال الحيوي؛ فالمجال الذي كان يُحرس سابقاً حلف وارسو، أصبح يُحرس الآن ببروتوكولات التشفير في بروكسل. أي محاولة من قبل هذه الدول لممارسة سياسة نقدية مستقلة أو دعم قطاعات وطنية بعيداً عن أعين المنظومة الدولية، كانت تصطدم بـ حائط الصد البرمجي؛ حيث لا قيمة لأي ثروة وطنية أو إنتاج محلي ما لم يكن قابلاً للتحويل والتقييم عبر قنوات سويفت المعتمدة. لقد تحولت السيادة في تلك المرحلة من "سيادة عسكرية" تحميها الحدود الجغرافية، إلى "سيادة إجرائية" تتحكم فيها مراكز معالجة البيانات؛ وبذلك أصبحت موسكو وعواصم الشرق تدور في فلك "المركز" التقني الغربي برباط لا ينفصم، مما جعل استقلالها المالي مجرد واجهة قانونية تخفي تبعية تقنية كاملة.

وبعد اكتمال شبكة الربط الشاملة للمعسكر الشرقي في نهاية عام ١٩٩٤، استقرت حقيقة جديدة في عقلية صنّاع القرار الدولي في واشنطن وبروكسل: "إن من يسيطر على قابس الكهرباء الرقمي في سويفت، يمتلك سلطة إخضاع تفوق في فتكها القوة النووية". لقد كانت تجربة احتواء المعسكر الشرقي هي المختبر الحقيقي الذي ولد فيه سلاح "العزل المالي" كأداة أولى للسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين. أدركت الدوائر الاستراتيجية الغربية أن التهديد بـ "قطع الاتصال" عن نظام سويفت، أو حتى "تعليق العضوية" مؤقتاً، كفيل بإخضاع أعيد الأنظمة السياسية تمرداً؛ لأن ذلك يعني ببساطة "حذف" الدولة من ذاكرة الاقتصاد العالمي، وتجفيف منابع الغذاء والدواء والطاقة في غضون أيام دون الحاجة لإطلاق رصاصة واحدة. هذا "الفخ الرقمي" الذي أُحكم حول رقبة الدول الخارجة من

الاشتراكية، حول المال من "وسيلة مادية للتبادل" إلى "معلومة مشفرة تحت الرقابة"، وأسس لعصر جديد من النزاعات حيث يتم تدمير الخصم عبر "النفي الرقمي" (Digital Exile). لقد انتهى عام 1994 وسويفت قد نصبت نفسها "حارساً وحيداً" على بوابات الثروة العالمية، محولةً الانضمام إليها من خيار اقتصادي إلى "ضرورة وجودية" يسلم فيها الجميع مفاتيح سيادتهم المالية لبروكسل مقابل حق البقاء في السوق (Zachariadis, 2014; & Scott Jackson, 2005; SWIFT Historical Documents, 1994). على ما تقدم، يمكن القول إن الفترة ما بين 1990 و1994 لم تكن مجرد سنوات انتقالية، بل كانت عملية "إعادة ضبط للمصنع المالي العالمي"، حيث استثمرت سويفت الفراغ السيادي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي لتبني إمبراطورية "المعلومة المالية". وبحلول نهاية هذه المرحلة، كانت كافة خيوط اللعبة المالية في الشرق قد حُصرت في مسارات سويفت، مما مهد الطريق للمراحل التالية من التغول المعياري (ISO 15022) الذي سيكمل إحكام القبضة على مفاصل الاقتصاد الدولي في النصف الثاني من التسعينيات.

ثانياً: بزوغ الدبلوماسية البرمجية.. معيار (ISO 15022) وفرض السيادة المعيارية العالمية (1995-1998)

شهد منتصف عقد التسعينيات، وتحديداً المرحلة التي وصلت العولمة إلى ذروتها الأيديولوجية، دخلت جمعية "سويفت" مرحلة تاريخية جديدة من مراحل الهيمنة ، حيث انتقلت من دور "الميسّر التقني" الذي ينقل الرسائل، إلى دور "المقنّن الدولي الأوحد" الذي يصيغ القوانين الرقمية. في هذه الفترة الحساسة، أدركت القوى المالية الكبرى (وعلى رأسها نادي باريس ومجموعة السبع) أن السيطرة الفعلية على حركة المال في عصر السيولة الفائقة لا تكتمل إلا بتوحيد القالب الرقمي الذي يُصب فيه هذا المال. ومن رحم ذلك الاحتياج الاستراتيجي، وُلد مشروع معيار ( ISO 15022) والذي يعتبر معيار دولي وضعه المنظمة الدولية للمعايير (ISO) ليكون بمثابة لغة مشتركة لتبادل البيانات المالية بين البنوك والمؤسسات الاستثمارية حول العالم ، لم يكن البروتوكول البرمجي مجرد تحديث تقني، بل كان بمثابة إعادة هيكلة جينية للرسالة المالية، لتتحول من مجرد معلومة إلى وثيقة قانونية مشفرة، نمطية، وغير قابلة للتلاعب أو التأويل البشري.

لم يكن يهدف هذا التحول إلى زيادة سرعة التدفقات فحسب، بل كان في جوهره ممارسة واضحة لـ الدبلوماسية البرمجية (Software Diplomacy)؛ اذ أصبح الكود البرمجي الذي يضعه المهندسون في كواليس بروكسل بمثابة "قانون عابر للقارات" يتجاوز في قوته التنفيذية التشريعات الوطنية والبرلمانات السيادية للدول. فالمصرف الذي لا يلتزم حرفياً بمتطلبات (ISO 15022) يجد نفسه فجأة في حالة "نفي رقمي" وعزلة دولية شاملة، ليس بقرار سياسي معلن قد يثير احتجاجات دبلوماسية، بل بـ "فيتو تقني صامت" يمنع أنظمته من التحدث أو التوافق مع بقية بنوك العالم، مما يجعل الدولة خارج التاريخ المالي في غضون ثوانٍ.

إن التأثير السياسي العميق لذلك التحول تجلى في تآكل قدرة الدول القومية على ممارسة ما يُعرف بـ الاستثناء المالي؛ فالمعايير الجديدة التي فرضتها سويفت كانت تتطلب "شفافية مجهرية" ومطلقة في تحديد هوية المرسل (Originator)، والمستفيد النهائي (Beneficiary)، والغرض الدقيق من التحويل. هذا الأمر وضع الحكومات الوطنية، ولا سيما في الأسواق الناشئة ودول العالم الثالث، أمام واقع سيادي مرير: فإما الخضوع لهذه الشفافية القسرية التي تكشف كافة تحركاتها المالية الاستراتيجية أمام "العين الدولية"، أو المخاطرة بالعزلة الاقتصادية والموت السريري لتجارتها الخارجية. وبذلك، تحولت سويفت إلى الأداة التنفيذية الصارمة لسياسات الحكومات العالمية التي كان يبشر بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث أصبح "الالتزام التقني" بمعايير سويفت هو المقياس الحقيقي والوحيد لمدى "تحضر" الدولة واندماجها في المجتمع الدولي، مما قلص مساحة "السيادة الوطنية" التقليدية لصالح نوع جديد من السيادة يُعرف بـ السيادة المعيارية (Standardization Sovereignty) التي تقودها بروكسل بتوجيهات وتنسيق غير مباشر مع الخزانة الأمريكية.

أما من الناحية الاقتصادية البحتة، فقد أدى فرض معيار (ISO 15022) إلى خفض "كلفة المعاملات الدولية" بشكل غير مسبوق، مما فتح الباب على مصراعيه لنمو ظاهرة "الأموال الساخنة" (Hot Money) والمضاربات العابرة للحدود التي لا تعرف وطناً. فقد أصبح من الممكن نقل تريليونات الدولارات بين البورصات العالمية في أجزاء من

الثانية بفضل توحيد لغة الرسائل (القاموس المالي الموحد)، وهو ما خلق حالة من "السيولة الكونية" التي أفادت الشركات المتعددة الجنسية والكتل المالية الكبرى، لكنها في المقابل جعلت الاقتصادات الوطنية هشة، مكشوفة، وأكثر عرضة للهزات الفجائية الناتجة عن سحب الاستثمارات اللحظي.

وبحلول عام 1998، ومع نضوج هذا النظام البرمجي المتغول وتغلغله في أدق تفاصيل الشرايين المالية، كانت سويفت قد أحكمت وبإحكام تقني مثير للدهشة حول الاقتصاد العالمي برمتِه؛ حيث لم يعد هناك، من الناحية الفنية أو الإجرائية، أي مجال للالتفاف على المعايير الدولية الصارمة أو إخفاء مسارات الثروة المهربة عبر الحدود. لقد أضحى الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين بمثابة "جسد بيولوجي واحد"، أعصابه الحسية هي ألياف سويفت الضوئية العابرة للمحيطات، ودماغه المركزي هو مراكز معالجة البيانات العملاقة القابعة في بروكسل وفرجينيا.

لم يكن إن هذا التحول البنيوي مجرد تسريع للحوالات، بل كان "انقلاباً في مفهوم المعلومة المالية"؛ فقد مهد الطريق لتحويل هذه "البيانات المتدفقة" في نهاية التسعينيات إلى "رادار فائق القدرة"، يمتلك القدرة على رصد ووأد الأزمات قبل وقوعها، أو حتى "هندسة انهيار" اقتصادات وطنية كاملة عبر التحليل الرياضي لنبض رسائلها المالية اللحظية. ففي أقبية مراكز البيانات، لم تعد الرسائل مجرد أوامر دفع، بل أصبحت "إشارات استباقية" تكشف عن حجم الهروب من العملة المحلية، ومستوى جفاف السيولة، ودرجة القلق لدى المستثمرين الأجانب، مما جعل سويفت تمتلك "حق الرؤية الشاملة" التي تفتقر إليها حتى أقوى المصارف المركزية في بلدانها.

لقد تجلت هذه القوة الرقابية المتوحشة بدقة متناهية في "أزمة النمور الآسيوية" (1997-1998)، والتي مثلت الختام المأساوي للقرن العشرين وإعلاناً عن انتصار ساحق لـ "المعيارية الدولية" على أوهام "السيادة الوطنية". فبينما كانت حكومات جنوب شرق آسيا تحاول يائسة طمأنة الأسواق، كانت خوارزميات سويفت توثق في صمت مهيب عملية "النزوح الملياري" الكبرى للأموال الساخنة، مما حول النظام من "أداة ربط" إلى "سلاح مراقبة وتصفية". لقد كشفت أحداث عام 1998 أن الدولة التي تعجز عن الاندماج في بروتوكولات سويفت أو تلك التي تحاول التمرد عليها، تجد نفسها فوراً خارج "الغلاف الجوي" للشرعية المالية الدولية، ومحكومة بـ "الموت الرقمي" بضغطة زر واحدة من مراكز التحكم.

وبموجب ذلك لم تكن نهاية القرن العشرين مجرد نهاية زمنية، بل كانت إعلاناً عن سقوط "الحصون الجغرافية" أمام "الإمبراطورية البرمجية". لقد أصبح المال في عام 1998 "معلومة مشفرة" لا قيمة لها خارج نظام سويفت، وهو ما أسس لواقع جديد لم يعد فيه الصراع يدور حول احتلال الأراضي، بل حول "احتلال المعايير" والتحكم في بوابات العبور الرقمي. وبذلك، ختمت سويفت القرن العشرين وهي تتربع على عرش "السلطة المطلقة"، محولةً العالم إلى ساحة مكشوفة تحت مجهر مراكز البيانات، وممهدة الطريق لقرن جديد تكون فيه "رسالة سويفت" هي القانون الأعلى الذي لا يعلو عليه قانون وطني (Zachariadis, 2014; Jackson, 2005; SWIFT Historical & Scott Documents, 1998).

ثالثا : أزمة النمور الآسيوية ودور سويفت في توثيق "الهروب الكبير" (1997-1998)

مع اقتراب عقد التسعينيات من نهايته، وتحديداً في صيف عام 1997، دخل النظام المالي العالمي في واحدة من أعقد وأخطر أزماته المعاصرة، وهي "الأزمة المالية الآسيوية" التي انطلقت شرارتها بانهيار مدوٍ لعملة "البات" التايلاندية، وسرعان ما انتشرت كعدوى بيولوجية عابرة للحدود لتضرب بعنف القواعد الارتكازية لاقتصادات إندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، وكوريا الجنوبية. في هذه اللحظة التاريخية الحرجة، لم تكن جمعية "سويفت" مجرد ناقل صامت للبيانات التقنية بين ضفتي المعاملات، بل تحولت إلى المختبر الرقمي السيادي والوحيد الذي كان يسجل في صمت مطبق لحظة احتضار ما عُرف آنذاك بـ "المعجزة الآسيوية". إن المتأمل في كواليس تلك الأزمة يدرك أن سويفت قد تجاوزت دورها كمنصة مراسلة لتلعب دوراً محورياً كـ رادار سياسي فتاك؛ فبينما كانت الحكومات والأنظمة الآسيوية تخوض معركة يائسة (إعلامية ونفسية) لطمأنة الأسواق العالمية والجمهور المحلي بأن اقتصاداتها لا تزال متماسكة، كانت خوادم سويفت المركزية في بروكسل توثق بدقة مجهرية "حركة نزوح مرعبة" وغير مسبوقة للرأسمال العالمي.

كانت رسائل سويفت المشفرة الشاهد الصادق الوحيد الذي كشف للعالم—خلف الأبواب المغلقة لصناع القرار—كيف قامت صناديق الاستثمار العملاقة والمضاربون الدوليون العابرون للقارات بسحب مئات المليارات من الدولارات في غضون ثوانٍ معدودة عبر أوامر برمجية خاطفة، مما أدى إلى تنقص قاتل في السيولة النقدية وانهيار كامل للعملات المحلية. هذا النزوح الرقمي الذي وثقته سويفت لم يكن مجرد حركة أموال، بل كان عملية تجريد للسيادة؛ اذ تحولت تلك الدول من نمور اقتصادية صاعدة كانت تهدد موازين القوى الغربية، إلى كيانات مديونة، مخترقة سيادياً، وخاضعة كلياً لوصاية صندوق النقد الدولي وشروطه القاسية التي فرضت إعادة هيكلة شاملة لمجتمعاتها.

ذلك الدور الراداري الجديد بين للقوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أن البيانات المالية الضخمة المخزنة والمشفّرة في سويفت ليست مجرد سجلات تجارية جافة، بل هي سلاح استراتيجي شامل يتفوق في دقة إصابته وتأثيره التدميري على الترسانات العسكرية التقليدية. فمن خلال التحليل الاستخباري لرسائل الفئة (MT-100) التي توثق الحوالات النقدية اللحظية، ورسائل (MT-700) التي توثق الاعتمادات المستندية لشحنات السلع الاستراتيجية، استطاعت الدوائر المالية في واشنطن والمنظمات الدولية العابرة للحدود أن تقرأ "خارطة الانهيار" قبل وقوعه؛ حيث عرفت بدقة متناهية من الذي يهرب بالأموال وإلى أين تتجه بوصلة الثروة ؟ وهو ما منحها قدرة فائقة وغير مسبوقة على إدارة الأزمة من خلف الستار، وتوجيه الضغوط السياسية نحو الأنظمة السياسية التي كانت تبدي نوعاً من التمرد أو الرفض للانصياع الكامل لإملاءات "العولمة الزاحفة".

لم يعد التأثير الاستراتيجي لسويفت مقتصرًا على الكفاءة التقنية أو سرعة الحوالات، بل أصبح يتمثل في "تجريد الدولة القومية من خصوصيتها المالية"؛ إذ أدرك العالم في تلك اللحظة أن أي اقتصاد وطني يُربط بسويفت يصبح بمثابة "كتاب مفتوح" لا سر فيه أمام القوى التي تمتلك القدرة التكنولوجية والسياسية على تحليل هذه البيانات الضخمة (Big Data). لقد تمكن المضاربون الدوليون من "وأد" اقتصادات كاملة وتحويل شعوبها إلى حافة الفقر عبر استغلال ميزة "الشفافية المطلقة" التي يوفرها نظام سويفت، والتي تحولت من ميزة تقنية لتسهيل العمل إلى "ثغرة سيادية" قاتلة للاقتصادات الناشئة التي لم تكن تمتلك حوائط صد رقمية موازية.

وعندما أزفت سنة 1998، واحتفلت جمعية سويفت بيوبيلها الفضي بمناسبة مرور ربع قرن على تأسيسها، كان الدرس المستفاد من "نكبة النمور الآسيوية" قد استقر وتجذر في عقلية صنّاع القرار الدولي: "إن من يملك مفاتيح التشفير والرقابة في سويفت، يملك القدرة على رصد الزلازل السياسية قبل وقوعها، بل والتحكم في كيمياء الانهيار الاقتصادي للدول". لقد انتهى القرن العشرين وسويفت قد أحكمت "الفخ الرقمي" حول رقبة الكوكب بأسره؛ فالاقتصاد العالمي لم يعد مجموعة من الجزر المنعزلة، بل تحول إلى جسد واحد متصل برباط تكنولوجي مقدس، أعصابه الحسية هي أسلاك وألياف سويفت الضوئية الممتدة في قيعان المحيطات، وأي اهتزاز أو "قطع" إجرائي في هذه الأعصاب يعني شللاً فورياً للدولة المستهدفة ونبذاً لها من التاريخ الاقتصادي المعاصر.

إن التحول الجوهري الذي طرأ على هوية سويفت في عام 1998 تجسد في انتقال السياسة الدولية من صراع الأيديولوجيات الورقية إلى صراع المعلومات المشفرة؛ حيث أصبحت القدرة على مراقبة تدفق الثروات عبر منصة سويفت أداة حيوية لضمان "الأمن القومي المالي" للقوى العظمى. هذا التحول وضع اللبنات الأولى والجذرية لما سنشهده في القرن الحادي والعشرين من استخدام نظام سويفت كـ "سلاح نووي مالي" (Financial Nuclear Weapon) في الحروب والنزاعات الكبرى؛ حيث لم يعد المال في فلسفة سويفت مجرد وسيلة مادية للتبادل، بل أصبح "معلومة مشفرة" تمنح القوة المطلقة لمن يراقبها، وتنزع السيادة عمن يعجز عن فهم شفراتها أو حماية تدفقاته من عيون الرقابة الدولية (Zachariadis, 2014; SWIFT & Solomon, 1995; Jackson, 2005; Scott (Historical Documents, 1998).

## الخاتمة:

نستنتج من تتبع المسار التاريخي المعقد لنظام "سويفت" منذ نشأته الدراماتيكية عام 1973، وصولاً إلى اللحظات الفارقة في نهاية القرن العشرين، أنه لم يكن مجرد تطوير تقني لوسائل الاتصال البنكي أو تحديث لإجراءات العمل

Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

المكتبي، بل كان في جوهره "عملية إعادة بناء شاملة وجذرية" للنظام المالي العالمي على أسس رقمية ومعيارية غير مسبوقة. لقد بدأت هذه الرحلة الطموحة بإنهاء عصر البطء والمراسلات الورقية والمخاطر اللوجستية، لكنها سرعان ما تجاوزت وظيفتها الخدمية لتحول النقد من "مادة فيزيائية" ملموسة إلى "معلومة مشفرة" تتحرك بسرعة الضوء عبر الألياف البصرية، متجاوزة في طريقها حدود الدول القومية والتشريعات المحلية التي عجزت عن ملاحقة هذا الانفجار التقني.

لقد نجح النظام، وبفعل المركزية المعيارية الصارمة، في توحيد لغة التعاملات المالية عالمياً عبر فرض بروتوكولات (MT Standards) التي لم تكن مجرد "قوالب للرسائل"، بل كانت "قوالب للسلوك المالي الدولي". هذا التوحيد القسري جعل من الانضمام إلى سويفت شرطاً وجودياً لا يقبل التفاوض للاعتراف بأي مؤسسة بنكية في الساحة الدولية؛ إذ أصبح البنك الذي يقع خارج شبكة سويفت "كياناً مجهولاً" في نظر النظام الرأسمالي العالمي، ومعزولاً عن شريان الحياة الاقتصادي، مما حوّل العضوية في هذه الجمعية التعاونية من "خيار تجاري" إلى "صك اعتراف بالسيادة المالية".

ومع مرور الوقت، وخاصة خلال الاختبارات القاسية التي فرضتها الأزمات المالية الكبرى في عقد التسعينيات (مثل أزمة النمور الآسيوية وتحول المعسكر الشرقي)، اتضح للعالم أن القوة الحقيقية والدفينة للنظام لا تكمن في قدرته على "تسهيل" الحوالات، بل في قدرته الفائقة على "مراقبة وتشريح" تدفق المعلومات المالية لحظياً. لقد تحولت هذه البيانات، بفضل التراكم المعرفي والتقني، إلى أداة رقابة دولية مجهرية تكشف أعمق أسرار الاقتصادات الوطنية، وتحلل نقاط ضعف الدول أمام المؤسسات المالية الكبرى. فالمعلومة المالية التي تمر عبر خوادم بروكسل أصبحت تسبق الفعل السياسي، وتمنح من يمتلك "حق الرؤية" قدرة فائقة على هندسة الانهيارات أو إدارة الصدمات الاقتصادية من خلف الستار.

وبحلول عام 1998، كان "سويفت" قد أحكم قبضته الحديدية كعمود فقري لا بديل عنه للعولمة المالية، ممهداً الطريق لاستخدامه في العصر الحديث ليس فقط كأداة للتبادل التجاري، بل كـ "سلاح استراتيجي فتاك" يتجاوز في مفعوله الأسلحة التقليدية. إن القدرة على "عزل دول كاملة" عن العالم بضغطة زر واحدة، وتحويلها إلى كيانات مالية منبوذة، أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن السيطرة على "مسارات المال الرقمية" قد أصبحت تفوق في أهميتها الاستراتيجية السيطرة على الحدود الجغرافية أو الثروات الطبيعية. فالسيادة في مطلع القرن الحادي والعشرين لم تعد تُعرف بالقدرة على حماية التراب الوطني فحسب، بل بالقدرة على تأمين "المرور السيادي" للبيانات المالية عبر الشبكات الدولية.

ختاماً، إن تجربة سويفت في القرن العشرين تبرهن على أن "الجغرافيا قد تراجعت أمام التكنولوجيا"، وأن النظام المالي العالمي قد دخل مرحلة "السيادة الإجرائية"؛ حيث تدار الثروة العالمية بشيفرات برمجية (Codes) تمنح القوة لمن يبرمجها، وتفرض التبعية على من يستهلكها. لقد تحول سويفت من مشروع بنكي تعاوني إلى "سلطة عالمية رابعة"، تراقب، وتقيم، وتنفذ العقوبات، مما يجعل دراسة مساره التاريخي ضرورة قصوى لفهم آليات الهيمنة في العالم المعاصر، وكيف أصبحت "النبضة الإلكترونية" هي المحرك الحقيقي للتاريخ والجغرافيا في آن واحد.

## قائمة المصادر:

أولاً: الكتب (Books)


- Bernier, C. (2002). The Role of SWIFT in International Financial Transactions: A Legal and Economic Analysis. Kluwer Law International.
- Collon, R. (1975/1978). Le Droit de l'Informatique et les Banques. Brussels: Bruylant.

- Collon, R. (1985). Le Droit de l'Informatique et les Banques: Évolution des Systèmes de Paiement. Brussels: Bruylant.
- Helleiner, E. (1994). States and the Reemergence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990s. Cornell University Press.
- Jackson, P. (2005). Electronic Banking: The History and Future of Financial Technology. London: Routledge.
- Miestaedyn, P. (1987). Les Réseaux de Communication Électronique dans le Secteur Bancaire. Paris: Economica.
- Miestaedyn, P. (1998 Update). Les Réseaux de Communication Électronique. Paris: Economica.
- Scott, S. V., & Zachariadis, M. (2014). The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (SWIFT): Cooperative governance for network innovation, standards, and community. London: Routledge.
- Solomon, S. (1995 - Extended 1998). The Confidence Game: How Hedge Fund Managers Survive with the Central Bankers. New York: Simon & Schuster.

ثانياً: الرسائل الجامعية (PHD Theses)

- Zachariadis, M. (2011). The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (SWIFT) and the Organization of Global Financial Markets. (PhD Thesis). London School of Economics and Political Science (LSE).

ثالثاً: البحوث المنشورة (Journal Articles)

- Corsetti, G., Pesenti, P., & Roubini, N. (1999). What caused the Asian currency and financial crisis?. Japan and the World Economy, Vol 11.

رابعاً: الوثائق والتقارير الرسمية (Archive & Official Documents)

- SWIFT Anniversary Report (1998). 25 Years of Global Connectivity: 1973-1998. Brussels: SWIFT Central Archive.
- SWIFT Annual Report (1977/1978). Official Archive of the Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication. Brussels, Belgium.
- SWIFT Annual Reports (1991-1994). Global Expansion and Eastern Europe Integration. Brussels: SWIFT Central Archive.

- SWIFT Historical Documents (1979). Expansion and Interconnection Protocols Archive. Brussels: SWIFT Central Archive.
- SWIFT Historical Documents (1989). Global Dominance: The Displacement of Traditional Messaging and the New Standard. Brussels: SWIFT Central Archive.
- SWIFT Historical Documents (1989). The Transition to SWIFT II: Global Standard Sovereignty and Security Protocols. Brussels: SWIFT Central Archive.